

المشهد
الفلسطيني
المرآة

الباب السابع
المرأة الفلسطينية
ودورها في المسار الوطني

obeikan.com

تقديم ..

في تناولنا لقضية المرأة الفلسطينية ، لا نزعم أننا سنقدم جديداً ، بالمعنى النوعي الايجابي في المسار التطوري الاجتماعي للمرأة في بلادنا ، لان هذه القضية هي جزء من الأزمة التاريخية الراهنة لمجتمعنا الفلسطيني، المرتبطة بدورها بالأزمة العامة للمجتمعات العربية، بالمعنى السياسي والاجتماعي والاقتصادي والمعرفي الشمولي، الذي يقوم على أن مجتمعاتنا عموماً ، لا تعيش ، أو تتسبب إلى زمن حدائي أو حضاري ديمقراطي بالمعنى الجوهري ، وهو وضع جعل من استمرار الأنماط القديمة وإفرازاتها التراثية والأصولية النقيضة لمفاهيم العقلانية والتنوير وإعادة إحيائها عبر إعادة إنتاج التخلف وتكريس التبعية للنظام الرأسمالي العالمي، أمراً يكاد يكون طبيعياً بوسائل إكراهية وعنيفة أحياناً ، أو بوسائل تبدو أنها سياسية في أحيان أخرى .

في ضوء هذه الظروف من تعمق مظاهر الأزمة بأبعادها السياسية في إطار الصراع العربي - الصهيوني ، أو بأبعادها الاجتماعية في إطار التبعية والفقر والتخلف العام ، سنتناول قضية المرأة الفلسطينية أو العربية ، فهي ظروف توفر الرؤية الموضوعية للرجل و المرأة باعتبارهما كائنان إنسانيان يتلقيان ويتحملان معاً كل نتائج هذه الأزمة السياسية أو الطبقية أو العنصرية أو غير ذلك .

ففي العقود الثلاثة الأخيرة ، نلاحظ تزايد تراكم مظاهر التخلف والقهر في حالتنا المجتمعية العربية والفلسطينية، كان نتاجاً لتزايد انهيار المشروع القومي العربي ، وتكريس تبعية وارتهاق الدولة القطرية للنظام الامبريالي، وتحكم الشرائح

البيروقراطية والكمبرادورية فيها، وخضوعها لمقتضيات التحالف الإمبريالي الصهيوني، الأمر الذي أدى إلى إعادة إنتاج ما يسمى بـ «عصبية الدم» أو العلاقات العشائرية والحمائلية والعائلية، التي استعادت -بدرجات متفاوتة- دورها الرجعي تحت مظلة النظام العربي المهزوم، كما أدى إلى إعادة إنتاج علاقات السيطرة الفردية والبيروقراطية والإخضاع للأغلبية الساحقة من الأفراد في مجتمعنا، وهي أوضاع لم تقتصر آثارها الضارة ونتائجها السلبية عند الحق الخاص -للرجل أو المرأة- المرتبط بالمعنى السياسي أو الديمقراطي أو القانوني أو الحرية في الرأي والتعبير فحسب، بل تمتد الأزمة إلى الحق أو الحيز العام لكل المجتمع بكل أفراد من النساء والرجال على حد سواء.

بالطبع، إننا ندرك أن نظام العائلة -أو العشيرة أو الحامولة - الذي نتحدث عنه ارتبط بنشوء نظام الملكية الخاصة تاريخياً وهو نظام (أو مرحلة) خسرت فيها المرأة سيادتها ومساواتها، ونشأ النظام الأبوي الذي ظل سائداً في أوروبا حتى نهاية القرن التاسع عشر، حيث تراجعت العلاقات الأبوية أو البطركية لحساب مفاهيم الديمقراطية والمواطنة والمساواة بصورة تدرجية بين الرجل والمرأة، ارتباطاً بطبيعة المسار التطوري الاقتصادي والاجتماعي الحدائي في أوروبا، الذي أدى إلى إزاحة المفاهيم التراثية الرجعية القديمة، بما في ذلك مفهوم الأسرة الأبوية، والموقف من المرأة في عالم حديث متطور^(١)، محكوم بأفكار التنوير والعقل والمواطنة وحرية الرأي والرأي الآخر.

(١) في المجتمعات الحديثة، تحققت مساواة المرأة بالرجل في مجالين: ١- الحيز العام أو حقوق المواطن والنشاط السياسي والاقتصادي والثقافي... الخ. ٢- الحيز الخاص: حقوقها داخل العائلة، واحترام دورها إلى جانب الرجل... وبضمان القانون. العلاقة هنا جدلية بين مجتمع الحدائنة ومفاهيمها وبين المرأة، لكن مجتمعاتنا العربية لم تدخل طور الحدائنة بعد، بصورة جوهرية. وبالتالي فإن الحيز العام، والحيز الخاص، مشدودين لتقديم المتخلف.

لقد كشف المنهج المادي التاريخي، الطابع التاريخي الاجتماعي والطبقي لاضطهاد المرأة في كل المراحل التاريخية، بما في ذلك في مرحلة الرأسمالية. إن كون هذا الاضطهاد يكتسي طابعاً تاريخياً، معناه أن الواقع الدوني للمرأة في العائلة والحياة العامة والمجتمع ليس متأسلاً في «الطبيعة البشرية»، كما أنه ليس «ثابتاً» أو «أزلياً» كما تزعم كل النظريات والمفاهيم الرجعية بمختلف تلاوينها ومصادرها، التي سادت من قبل ولا تزال متواصلة، بل إنه ظاهرة اجتماعية، ولدت ظروف محددة، قابلة للشرح والتحليل، وهو ما يكسبها طابعاً نسبياً، انتقالياً، ويرشحها بالتالي للتجاوز حالما تتغير الظروف التاريخية التي ولدتها، أي بعبارة أخرى، حالما تتوفر الشروط الموضوعية والذاتية لذلك التجاوز الذي يُمكن المرأة استعادة موقعها ككائن متحرر، متساوي الحقوق مع الرجل.

ويعود الفضل إلى فريدريك أنجلز، في تقديم لوحة عامة عن تطوّر أشكال العائلة والزواج عبر التاريخ، في مؤلفه الكلاسيكي «أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة». والتي أكدت الطابع التاريخي، الاجتماعي، لاضطهاد المرأة، وأكدت أنه لا مجال للبحث عن جذور هذا الاضطهاد خارج التاريخ، خارج العلاقات الاجتماعية للبشر.

فعلى الرغم من دخولنا الألفية الثالثة، لا تزال مجتمعاتنا العربية تعيش بمنطق القرن الخامس عشر، ولا يزال وضع المرأة شديد التخلف، فلا تزال تتعرض للكثير من ممارسات الاستبداد والذل والاستعباد والضرب، بصورة مباشرة من الرجل سواء كان أباً أو زوجاً أو أخاً، والأسباب في ذلك كثيرة ومتنوعة، لكن أهمها في تقديري، يكمن في طبيعة التطور المحتجز والمتخلف الذي لا تزال تعيشه مجتمعاتنا العربية، حيث أسهم هذا الوضع في ضعف انتشار فرص التعليم، وارتفاع نسبة الأمية في أوساط المرأة وحرمانها من العمل خارج المنزل، وعدم مشاركتها الفعلية

في الإنتاج الاقتصادي والضعف الشديد بالنسبة لمشاركتها في العمل السياسي العام، من خلال الأحزاب أو الحركات السياسية القائمة، وكل هذه العوامل تعزز حالة فقدان الشعور بالذات المستقلة أو ما يسمى بالاغتراب الذاتي عند المرأة.

لكن إقرارنا بإمكانية توفر الرؤية الموضوعية للرجل و المرأة معاً في مواجهة الأزمة في الظروف الراهنة، لا يعني إغفالنا لخصوصية قضية المرأة في بلادنا، المتمثلة في الجذور الاجتماعية والثقافية والتاريخية، التي تشكلت، وترسخت، بصورة سلبية عبر المسار التاريخي العربي، الذي توحد في كل مراحل تطوره، القديم والحديث والمعاصر، في النظرة أو الموقف من المرأة، الذي يقوم على أنها امرأة ولادة، أو زوجة، أو خادمة، أو معشوقة، وغير ذلك من الصفات والمفردات، التي جمعت في معنى أو مغزى واحد بين المرأة والصفات المادية أو الجسدية، بعيداً عن سمات التفكير والتدبير وتحمل المسؤولية، ودليلنا على ذلك ما نشاهده أو نقرأه من معطيات في واقعنا الراهن، حول نظرة الرجل إلى المرأة، التي لا تزال تقوم على الاضطهاد والدونية، وحرمانها من المشاركة في القرار أو المطالبة بحقوقها أو التعبير عن رأيها، إلى جانب التعاطي معها كسلعة جسدية. وما تقدمه اليوم البرامج التلفزيونية المعولة وبعض دور الأزياء والأفلام السينمائية، وبعض الكتب والمجلات ووسائل الإعلام... الخ باسم الانفتاح يعزز تلك النظرة، إلى جانب عشرات الفضائيات الدينية - المعولة أيضاً - التي تسهم بصورة منهجية ومخططة مسبقاً في تكريس كل مظاهر التخلف عموماً، وما يتعلق بالمرأة على وجه الخصوص

وفي هذا الجانب، نشير إلى عدد من القوانين والأنظمة المدنية والحقوقية، ذات الطابع العصري الحدائي، التي أقرت في بعض الدول العربية - بدرجات متفاوتة - تونس ولبنان وفلسطين ومصر والأردن وسوريا، عبر مجموعة من الأنظمة التي استجابت لبعض مطالب المرأة وحقوقها، خاصة بالنسبة للعمل في الوظائف التي

كانت قاصرة على الذكور فقط ، كالمحاماة والنيابات العامة والقضاء وإشغال الوظائف العليا في وزارات الاقتصاد والتخطيط علاوة على وزارتي الصحة والتعليم، وكذلك بالنسبة للمشاركة في الانتخابات التشريعية والبلدية، والجمعيات الأهلية والنقابات، بالإضافة إلى تزايد دورها وتأثيرها في مجال الصحافة والإعلام والنضائيات، لكن المفارقة ، أن هذه الأنظمة والقوانين على أهميتها وتأثيرها الراهن والمستقبلي في تطوير أوضاع المرأة العربية ، إلا أنها - حتى اللحظة - لم تتجاوز الدائرة الضيقة لأطر المرأة النخبوية ضمن الشرائح الثرية «البورجوازية» العليا والمتوسطة والصغيرة بدرجات متفاوتة ، ما يعني بقاء الأغلبية الساحقة من النساء أسيرات التخلف السياسي والاجتماعي والاقتصادي العام، من حيث قبولهن بقوانين التخلف وأعرافه وعاداته وتقاليده، التي تعطي الأولوية للرجل على المرأة مهما كانت درجة تخلفه من ناحية ومهما كانت درجة تطورها أو تعليمها من ناحية أخرى، إن هذه الظاهرة التي أفرزت نوعاً من ثنائية التناقض بالمعنى الاجتماعي والنفسي (السيكولوجي) ستظل قائمة وفاعلة في مجتمعاتنا طالما بقيت عوامل «الأزمة المجتمعية العامة» بالنسبة للنظرة إلى المرأة العربية وكيفية التعامل معها.

- صورة المرأة في الواقع الاجتماعي الفلسطيني :

إن المتصور بالصورة هنا، هو طبيعة التركيبة الذهنية للمرأة، بما تحتويه من عناصر ومكونات موضوعية وذاتية ، خضعت وتخضع لسياقات إجتماعية وتاريخية معينة. إذ أن هذه التركيبة هي الآلية المستقلة أو الفاعلة بمقتضى عوامل متراكمة تاريخية ومعاصرة ، بواسطة جملة من الأدوات التواصلية كاللغة والدين والقانون والثقافة بمختلف مكوناتها... ولكن هذه الأدوات لا تؤدي وظائفها بمعزل عن الواقع الاقتصادي والاجتماعي الذي يشكل أساس البناء الاجتماعي لهذه التركيبة / الصورة التي لم تتطور مكوناتها بشكل جوهري أو متميز عما كان عليه الحال في

فلسطين قبل ٥٠ عاماً، فلا تزال المرأة عندنا تأتمر بأوامر الرجل وتدخل عنوة وغسبا بيت الطاعة والخضوع، وتساهم بالتالي -وفق ما أسميه عنفوية الرضوخ- في إعادة إنتاج مكانتها الدونية في المجتمع.

وفيما بعد هزيمة حزيران/ يوليو ١٩٦٧، قام الاحتلال بالمحافظة على مجمل العادات والتقاليد الاجتماعية التي تحطّ من قيمة المرأة وتمنع تحرّرها، لكن قوة انتشار وتأثير حركات المقاومة الفلسطينية، ساهمت بصورة ملموسة في كسر الطبيعة المحافظة، الرجعية للعديد من النساء، اللواتي التحقن في صفوف المقاومة عموماً، وفي فصائل وأحزاب اليسار خصوصاً، وكان للانتفاضة الأولى ١٩٨٧ دوراً هاماً في تطوير دور المرأة السياسي والاجتماعي، حيث أتاحت مساحة واسعة لها في المشاركة في النضال ضد الاحتلال حتى عام ١٩٩٤، حيث بدأ مسار الانتفاضة في التراجع لحساب عملية التفاوض وصولاً إلى أوسلو ١٩٩٣، ثم قيام السلطة الفلسطينية عام ١٩٩٤، التي أسهمت بدورها في بعض الجوانب التطورية الخاصة بالمرأة عبر عدد من الأنظمة والقوانين، ولكن بالرغم من ذلك، بقيت أسباب العنف المسلط على النساء قائمة بسبب بقاء البنى الاقتصادية الاجتماعية والعائلية التقليدية التي قامت السلطة بتغذيتها -خاصة في قطاع غزة في ظل الانقسام- لحساب ذهنية التخلف التي عززت بقاء جذور العنف على حالها، سواء في ظل العلاقات الرأسمالية التابعة والمشوهة في قطاع غزة من ناحية أو في إطار نفس العلاقات الرأسمالية المشوهة في مدن الضفة، إلى جانب الاقتصاد الفلاحي في قرى الضفة الذي تحكمه علاقات إنتاج ما قبل رأسمالية، حيث يبرز في الحالتين تفاوتاً اجتماعياً واضحاً في أسلوب أو منهجية العلاقة مع المرأة أو ما يعرف بالريف والمدينة، كلاهما محكومان -بأشكال مختلفة- بعلاقات ذكورية قائمة على استغلال واضطهاد المرأة من منظور متخلف ينطلق بداية من دونيتها والخط من قيمتها ويحول دون تحررها الذاتي والاجتماعي.

وفي هذا السياق ، نشير إلى أن كل ما يذكر حول المرأة في الأطر القانونية والمؤسسية، لا يعدو أن يكون سوى اطاراً نظرياً تستخدمه السلطة من أجل التعتيم الديماغوجي، وحجب الواقع الفعلي الذي تعيشه المرأة. علماً بأن هذا التشريع جاء تلبية لمطالب القوى الديمقراطية اليسارية والحركات النسائية التي تناضل من أجل حرية المرأة وتحريرها من قيود الإستغلال والإستبداد وضرورة مساواتها مع الرجل.

لكن هذه الأنظمة والقوانين ينقصها التطبيق في مستوى الممارسة اليومية. إذ أن أغلبية الشكاوى يقع حسمها في مراكز الشرطة دون المرور بالمحكمة، أو تنازل المرأة عن حقها في الدفاع عن نفسها وردّ الاعتبار لذاتها المسلوبة وذلك تحت ضغط العلاقات الإجتماعية القاربية وأيضاً تحت ضغط التقاليد الاجتماعية باسم «التسامح». ممّا يضيع حقّها عبر التسامح السلبي، كما أن العديد من مشاكل العنف تقع تسويتها في حدود «البيت» أو العائلة أو بعض الهيئات الدينية والعلاقات العشائرية... الشيء الذي يؤكد ما قاله لينين من أن «المساواة في القانون لا تعني المساواة في الحياة».

إن ما تقدم ، لا يعني أبداً أن المفاهيم أو الأعراف أو العادات والتقاليد الأسرية ، أو العائلة الممتدة⁽¹⁾ وغيرها، ليست ثابتة غير قابلة للتغيير ، كما يفترض البعض ، بل

(1)أعتقد أن العائلة الممتدة انحسرت في مجتمعاتنا العربية منذ منتصف القرن العشرين لحساب العائلة النووية التي انتشرت في بلادنا بصورة كمية او شكلية مع بقاء جوهر العائلة الممتدة، وعقليتها واعرافها سائدة حتى اليوم ، على أي حال، لا يمكن انكار ان ظاهرة انتشار العائلة النووية مرحلة انتقالية في اطار التوجه الحدائي في بعض مدن البلدان العربية ، لبنان ، وتونس، ومصر وفلسطين والأردن ، في مقابل بقاء جوهر التخلف سائداً في معظم العائلات في مجتمعات الخليج والسعودية والعراق واليمن ... إلخ. حيث نلاحظ استمرار بقاء العائلة التقليدية ، أو الممتدة ، الأبوية ، البطريكية ، التي تسمح بتعدد الزوجات، والزواج من الأقارب، بطريقة البديل، واستمرار العلاقات الأسرية القائمة على الخضوع أو مبدأ الطاعة والامثال، وهو مبدأ منتشر في كل المجتمعات العربية بدرجات متفاوتة وليست متباعدة خاصة وأن الصورة المشتركة للتراث الشعبي =

على العكس، هي مفاهيم خاضعة موضوعياً للتغيير، شرط تطور نمط الإنتاج الاقتصادي وتطور العلاقات الاجتماعية المنعكسة عنه، فمع بقاء العلاقات الاقتصادية والاجتماعية القديمة الأبوية، كما هو الحال في مجتمعاتنا العربية، تحرص العائلات على التمسك بعاداتها القديمة التي تجمع على سبيل المثال، بين الدين والتجارة ومصاهرة العائلات الغنية، لتطوير المصالح المشتركة وللمحافظة على الرتب الاجتماعية أو ما يسمى بالأنساب المكتسبة بفضل تراكم الثروات، الناجمة عن الاستغلال بشتى صوره في هذه المرحلة التاريخية أو تلك، بذرائع سياسية أو دينية أو اجتماعية، علماً بأن هذه المراتب أو الخارطة الطبقية هي الخاضعة الاجتماعية للاضطهاد في بلادنا، الذي يتوزع إلى ثلاثة أنواع، اضطهاد المرأة، اضطهاد الفقير، اضطهاد الطفل.

= (القديم والحديث والمعاصر) على المستوى العربي تعاطى مع المرأة كخادمة للرجل ولشهواته الجنسية، أو كإنسان ناقص أو من الدرجة الثالثة، فهي «ناقصة عقل ودين» أو هي مصدر للهموم حسب المثل الشائع «هم البنات للممات» أو «كيدهن عظيم» أو «أمن للشيطان ولا تأمن للنسوان» وكذلك الأمثال الشعبية المتداولة من قبيل «طاعة النساء تورث الندم» و «البنت لا تأمنها من بيتها لبيت خالها» و «الفرس من خيالها والمرأة من رجّالها» «ما خلا رجل وامرأة إلا وكان الشيطان ثالثهما»، ويقال أيضاً: «المرأة فتنة»، «العين تزنى»، «صوت المرأة عورة». وأخيراً وليس آخراً «ظل راجل ولا ظل حيط» وهو المثل الذي يتضمن صراحة على أن الرجل هو الذي يعطي المكانة الاجتماعية للمرأة وليس الحائط أو المكتب أو الدور المميز للمرأة في العمل أو في السياسة أو في المجتمع أو في الإنتاج الأدبي.. إلخ. فعندما يمتزج الديني بالاجتماعي يبرز شكلاً واضحاً للتمييز بين المرأة والرجل مثلما يقال في مستوى الحس المشترك الفلسطيني والعربي «المرأة امرأة والرجل رجلاً»، «رَبّة بيت ممتازة»، «بنت عائلة»، «مطبعة ولا ترفع صوتها ولو بكلمة في وجه زوجها»، إن كلّ هذه الأقوال حول المرأة تتلفظ بها الألسن يومياً هنا وهناك. ويتفنن الرجال اليوم في التعبير عن صورة المرأة صاحبة الأخلاق العالية بإضافاتهم «بعداً أخلاقياً» آخر لصورة «المرأة العصرية» التي لابدّ لها من أن تخرج من البيت إلى ميدان العمل كي «تساعد» زوجها على مجابهة تكاليف الحياة لتصبح في الآن ذاته ربة بيت ممتازة وعاملة ممتازة أيضاً.

إن طرحنا لهذه الخصوصية المرتبطة بقضية المرأة في بلادنا ، يستهدف التصدي لهذه النظرة الموروثة المستقرة حتى الآن في الذاكرة الجمعية لمجتمعنا ، كامتداد لاستقرارها في العلاقات الاجتماعية و العادات و التقاليد و الأعراف و الثقافات التراثية⁽¹⁾ الموروثة المشوهة، التي تتجدد يومياً عبر وسائل الاعلام والمنابر والندوات الدينية والفضائيات، في سياق عملية إعادة إنتاج التخلف ، ودورها في تكريس ومفاجمة الأزمة الراهنة في بلادنا ، بما يجعل من التصدي لكل هذه العوامل الموروثة السالبة قضية ترتبط أولاً وأخيراً بالتصدي لكل مظاهر وأدوات التبعية والتخلف والقهر، بكل أبعادها السياسية والمعرفية والاقتصادية والاجتماعية ، ذلك أن أي حديث عن خصوصية المرأة ، أو قضاياها بمعزل عن هذه المظاهر، لا يرتقي في أحسن الأحوال إلا إلى شكل من أشكال الترميم السطحي أو الشكلي لبيان مهترئ ، فالعمل الإصلاحى لا يحل القضايا الأساسية المتعلقة بحرية المرأة ، ولا يحقق لها المساواة في الحقوق المدنية و الاجتماعية ، بالضبط كما هو العمل الخيري أو الإغاثي - السائد اليوم في قطاع غزة بصورة خاصة - يظل عملاً هامشياً، غير أساسي ، لن يقضي على الفقر و الحاجة، كما لن يسهم في تعزيز الاستقرار الاجتماعي أو في تعزيز الصمود و المقاومة، بقدر ما يسهم في خلق القيم السالبة ، وتكريس

(1) على الرغم من أن تراثنا الثقافي والديني السلفي ، لا يخلو من بعض السلوكيات والمواقف الايجابية بالنسبة للتعامل مع المرأة ، فإن طبيعة التناقضات في الدولة الإسلامية بعد خلافة عمر بن الخطاب أدت إلى تجاهل وطمس النظرة الايجابية في التعامل مع المرأة ، وفي كل الأحوال فإن تلك المحطات أو الإشارات التي دافعت عن المرأة في التراث الإسلامي لم تكن سوى موقفاً أخلاقياً خجولاً ارتبط بعدد محدود و متميز من النساء المقربات من الخليفة بحكم القرابة أو النسب أو المقربات من آل البيت وبالتالي لم يكن ذلك الموقف أصيلاً أو مبدئياً ينطبق على عامة النساء، أما في عصرنا الراهن فقد ازداد قبح المرأة بشاعة وعمقاً عبر الاستخدام المتخلف للثقافة السلفية ودعاتها المنتشرين اليوم في بلادنا من أجل إعادة «بناء» مجتمع إسلامي ذكوري يرفض التعاطي مع المرأة أو الاعتراف بأي دور لها .

الاعتماد على الآخر، بغض النظر عن أهدافه ودوافعه، التي نادراً ما تكون متطابقة أو متقاطعة مع أهداف شعبنا، الوطنية، التحررية والديمقراطية، الأمر الذي يفرض علينا، في سياق الحديث عن تحرر المرأة ومستقبلها في بلادنا، مواجهة أزمة مجتمعتنا الفلسطينية، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتراثية - كجزء من المجتمع العربي -، وتفكيك وإزالة العوامل التي تؤدي إلى تكريسها، انطلاقاً من أن الخصم الأول للمرأة، هو المجتمع بأغلاله وقبوه وتحلفه وليس الرجل أباً أو أخاً أو زوجاً، فالتحرر الحقيقي للمرأة هو التحرر من الاضطهاد الاجتماعي والاقتصادي، بمساواتها بالرجل في نظام ديمقراطي حديث، وهذا التحرر للمرأة، يفترض البحث عن وسائل جديدة تضمن تطوير دورها وإسهامها الفعال، المساوي لإسهام الرجل، في مسار النضال السياسي والاجتماعي الديمقراطي، وهذا يعني أن النضال من أجل الارتقاء بدور المرأة، لا يجب أن يتوقف أو أن ينحصر في قضايا اللحظة الراهنة، بأبعادها السياسية والاجتماعية والاقتصادية فحسب، بل يجب أن يتخطى ذلك صوب الأصل، وأقصد بذلك طبيعة التطور الاجتماعي المشوه والمحتجز في بلادنا، فالمجتمع الفلسطيني - كما هو حال المجتمع العربي - مجتمع غير متبلور، أو في حالة سيولة طبقية، متخلف تابع مشوه، يحدد التخلف في إطار العلاقات الرأسمالية التابعة، الرثة، التي تعيد إنتاج النظام الأبوي، ونظام القهر والاستغلال الطبقي الذي يحمل في طياته أبشع مظاهر الاضطهاد والاستغلال للمرأة، من حيث عدم مساواتها في البيت أو المدرسة مع أخوانها من الذكور، أو في العلاقة مع زوجها، حيث يتحدد وجودها وهويتها الاجتماعية، عبر شطب وجودها المستقل أو التمييز، ويتم التعامل معها بكونها زوجة فلان، والأمر كذلك مع والدها أو أبنها حيث يقال بأنها بنت فلان أو أم فلان، وكذلك الأمر بالنسبة لحرمانها من مواصلة تعليمها الجامعي - إلا في حدود ما تسمح به العائلة،

أو الأعراف السائدة من تعليم أو قراءات محددة لا يجوز الإطلاع على سواها، إلى جانب حرمانها من المشاركة الندية في أية حوارات عائلية، أو مجتمعية، ناهيك عن رفض الاعتراف بشهادتها في موازاة شهادة الرجل في المحاكم، وحرمانها المشاركة في العمل السياسي التي تعني حرمانها من حرية الرأي والرأي الآخر، بما في ذلك كبت رغباتها الفكرية والإبداعية بصورة شبه مطلقة، وكل هذه الممارسات جعلت المرأة - في بلادنا - شخصية مستلبة، محكومة بشخصية الرجل، ومندمجة إكراهياً في ذاته أو شخصه، بما أدى - تاريخياً وراهناً - إلى فقدان الأغلبية الساحقة من النساء، للقدرة على التعبير عن ذواتهن أو إراداتهن طالما بقيت أوضاع ومظاهر التخلف قائمة، وقابلة للانتشار والتراكم والتجدد في ظل نظام طبقي تابع، لا يلغي إرادة المرأة ودورها فحسب، بل يلغي أيضاً إرادة الرجل ويجعل منه عبداً لذلك النظام، الأمر الذي يشجعه أو يسوّغ له استعباد المرأة كنتيجة طبيعية لظروف القهر والفقر والتخلف من ناحية، وكنتيجة أيضاً لفقدان المرأة قدرتها أو فرصتها على تحقيق استقلالها الاقتصادي ومن ثم الاجتماعي من ناحية ثانية، وفي كل الأحوال، فإن مظاهر الفقر والبطالة التي تنتشر بصورة متزايدة في بلادنا، تدفع إلى تزايد حدة تدهور أوضاع المرأة بحيث تصبح وعاءاً يُفَرِّغ فيه الرجل كل أشكال الاضطهاد والظلم الطبقي الذي يتعرض له، بحيث يمكن القول بحق، أن المرأة عندنا تتعرض لكل أشكال استغلال والظلم والاضطهاد المجتمعي والطبقي والعائلي، بحيث يمكن وصفها فعلاً بأنها مضطهدة المضطهدين، خاصة مع تفاقم أوضاع الهزيمة والإفقار، والانتشار غير المسبوق للتيارات الدينية أو ظاهرة الإسلام السياسي، التي لم يكن ممكناً ظهورها بهذا الاتساع، لولا تعمق مظاهر التبعية والتخلف والخضوع عبر الأنظمة الحاكمة، التي وفرت - عبر استبدادها وإفقار شعوبها - كافة الفرص والظروف الملائمة لانتشار التيارات الأصولية الرجعية، التي «ارتفعت

راياتها» وعلت أصوات شخوصها في الأوضاع العربية المأزومة والمهزومة الراهنة، حيث انتشرت الفضائيات الناطقة باسمها، علماً بأن أحداً لم يسمع منهم موقفاً يدعو إلى مقاومة الاحتلال الصهيوني بعد حزيران/ يونيو ١٩٦٧ حتى عام ١٩٨٧، أو الدعوة لمقاومة المهجمة الإمبريالية الأمريكية على العراق أو إدانة مواقف دول الخليج والسعودية، وسياساتها الخاضعة للشرط الأمريكية، واكتفوا برفع أصواتهم بالدعوة إلى إعادة إنتاج الأصوليات القديمة الشكلائية، المرتبطة بالاستبداد والقهر ورفض مفاهيم العقل والعلم والتنوير والوطنية والقومية لحساب ما يسمى بـ «الأمة الإسلامية» أو «الخلافة العثمانية» البائدة، إلى جانب ممارسة أشكال الإرهاب -المباشر وغير المباشر- ضد أي مظهر حضاري ينسجم مع حرية المرأة أو يعزز دورها الطليعي في المجتمع، والتركيز على ارتدائها النقاب والحجاب، والدعوة إلى إطلاق اللحى ولبس الجلباب القصير للرجال، واستيراد ملابس الجلابيب والسبح والمسواك والتحف «الدينية»، واستيراد آلاف الكتب التي تتحدث عن «تفسير الأحلام» و «عذاب القبور» وغير ذلك من العناوين التي تطال معظم الجوانب -الحياتية من وجهة نظر غيبية لا علاقة للدين بها.... إلخ، إلى آخر هذه المظاهر الشكلية .

- العوامل الموضوعية والذاتية لأزمة المرأة :

إن وضوح العوامل والأسباب الموضوعية (الاجتماعية والاقتصادية والثقافية) لأزمة المرأة في بلادنا، لا يلغي خصوصية وضعها، أو العوامل الذاتية المتراكمة في إطار الجهل والتخلف والفقر، والجذور التاريخية الموروثة، التي جعلت من النساء عموماً، وفي الأوساط الشعبية الفقيرة خصوصاً، في حالة من الخضوع الذاتي للرجل، بصورة عفوية، تتطابق مع خضوعها للعادات والتقاليد والأعراف الموروثة في النظام الأبوي باعتبارها «قدر» لا يجوز رفضه أو الاعتراض عليه، بل على

العكس تدافع عنه وتؤكد عليه وتتبنى مفاهيمه وقيمه .

فعلى الرغم من أن المرأة العربية والفلسطينية ، - تمثل عددياً نصف المجتمع بشكل عام ، فإنها ما تزال تعيش وفق منطق السيطرة والقمع الذكوري ، الأمر الذي أدى - ويؤدي - إلى إنتاج العديد من المشكلات الاجتماعية المتنوعة ، نذكر منها على سبيل المثال :

• نسب الطلاق الناتج عن العنف الزوجي (لفظي، معنوي نفسي، جنسي، جسدي) .

• حرمانها من العمل رغم حصولها على الشهادة الجامعية، وإذا ما توفرت فرص للعمل ، فهي تقتصر على أعمال السكرتاريا وروضات الأطفال والمدارس والتمريض ، إلى جانب العمالة الزراعية في أوساط المرأة الريفية .

• العنف الذكوري بشتى أنواعه ضدّ المرأة أو الفتاة .

• ارتفاع نسبة الأمية .

• الاغتصاب .

• هضم الحق في الميراث .

• تورطها في قضايا الدعارة نتيجة الفقر .

• سهولة تعرّضها لعمليات السرقة والغش .

• استغلالها في عمليات التحايل المنظم في إطار شبكات النهب والتسوّل والدعارة .

• استغلالها بشكل مفرط في مواقع العمل .

إنّ السّكوت الذي يخيم على قضيّة دونية المرأة بشكل عام، وحالات العنف بشكل خاص، يعدّ ضرباً من المشاركة في الجرائم الاجتماعية التي تقترف في حقّها ،

وأنّ هذا السكوت يساهم في ترسيخ النظرة الدونية تجاه المرأة عبر ما يسمّى بـ «الوفاق الاجتماعي» المدعوم بجملة من الأعراف والتقاليد الاجتماعية الرجعية، التي تكرّس تلك النظرة المتخلفة السلبية.

إنّ النضال في هذا الاتجاه لابدّ وأن يهدف إلى إخراج المرأة من الدائرة الوهمية التي تعيش في إطارها، أي دائرة الخوف المقرون بالصّمت الرّهيب والقاتل لكلّ طموح فيها ولكلّ حركة تقدمية إلى الأمام تسعى إلى تحقيقها، ما يعني صراحة، أهمية وعي المرأة لظلمها وإضطهادها واستغلالها، ومن ثمّ النضال الفعّال ضدّ دولة الاحتلال الصهيوني، وضدّ كل أشكال ومظاهر الظلم وأدواته في النظام الأبوي أو في المجتمع والسلطة.

وهنا استدرك بالقول، إنّ هذا العامل الذاتي، هو جزء من العامل الموضوعي أو الأزمة الموروثة، التي لا يمكن حلها بمعزل عن أوضاع التبعية والتخلف، أو ما يمكن تسميته بـ «الأزمة المجتمعية العامة»، التي تحتاج إلى نوع من الحراك السياسي الاجتماعي، عبر أحزاب طليعية حاملة لمفاهيم التنوير والعقلانية والديمقراطية والعدالة والمساواة، بما يمكنها من امتلاك القدرة على تطبيق البرامج التربوية والسياسية والاقتصادية والثقافية، الهادفة إلى مراكمة عوامل الإزاحة والتغيير لكل جوانب ومكونات واقع التخلف والتبعية السائدة، وثقافته وأدواته الطبقية الحاكمة وهي مهمة عسيرة، بالنظر إلى حالة الضعف والتراجع التي تعيشها الحركات والأحزاب السياسية الديمقراطية واليسارية، في كافة البلدان العربية، على الرغم من الظروف الموضوعية، الناضجة أكثر مما ينبغي، في انتظار صحوة هذه الأحزاب، لممارسة دورها الديمقراطي، بروح ثورية لتجاوز وتغيير واقع التبعية والتخلف الراهن، حيث يتجلّى بوضوح شديد رخاوة هذه الأحزاب وعجزها، ومن ثمّ فقدانها لقواعدها الشعبية وتأثيرها، الأمر الذي أتاح كل الفرص لحركات وجماعات

الإسلام السياسي التي قد تتحول لتصبح عنواناً رئيسياً في المشهد السياسي العربي، إذا ما استمرت القوى الديمقراطية اليسارية في عزلتها، آخذين بالاعتبار أن تراجع دور الحركة النسائية، هو في أحد أسبابه، انعكاس لتراجع دور الحركة السياسية وأحزابها الديمقراطية، حيث يتبين بوضوح صارخ، أن المشكلة تكمن في النخب السياسية التي برزت على حساب الجماهير الشعبية الفقيرة دون الاهتمام بقضاياها.

فالتحرر الحقيقي للمرأة إذن، هو - كما أشرنا سابقاً - الذي يوفر الضمانات الفعلية، القانونية والمجتمعية للمرأة في اتخاذ القرار في كل الميادين وعلى كل المستويات، والمشاركة في الأنشطة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والأسرية، هذا هو التعبير عن حقيقة الارتباط الوثيق بين قضايا المرأة الفلسطينية وقضايا مجتمعتها في الاستقلال الوطني والنهوض والتقدم الاجتماعي والتنمية والعدالة الاجتماعية والديمقراطية بالالتحام العضوي بالحامل القومي العربي من حولنا، وهي قضية يتحمل مسؤوليتها الأحزاب والفصائل اليسارية عموماً، والطليلة الديمقراطية المثقفة - داخل تلك الأحزاب - من الرجال والنساء على حد سواء خصوصاً، لأن مواجهة جوهر الأزمة الراهنة، بكل مظاهر التخلف والتبعية والجهل والاستبداد والقهر، إلى جانب الفقر وسوء توزيع الثروة وغياب العدالة الاجتماعية، يحتم هذا الترابط الجدلي الفعّال بين السياسة والاقتصاد، أو بين التحرر الوطني والقومي من جهة، والتحرر الديمقراطي المجتمعي الداخلي من جهة أخرى، فإذا كان العامل السياسي - في ظل الأزمة الراهنة - يلعب دوراً هاماً في تعزيز الهيمنة السياسية الطبقية البيروقراطية الفردية، فإن العامل الاقتصادي يعزز ويكمل ذلك الدور في المجتمع عموماً، وفي إخضاع المرأة بصورة خاصة بالاستناد إلى التشريعات والقوانين من جهة أو بالاستناد إلى الهيمنة الذكورية الاقتصادية والتاريخية من جهة أخرى.

إذن وفي سياق حديثنا عن قضية المرأة في بلادنا ، فإن التحرر الاقتصادي شرط أولي لكل تحرر مادي أو معنوي ، اجتماعي أو سياسي أو غير ذلك ، وهنا تتبدى أهمية العمل بالنسبة للمرأة المعزز بالشهادة العلمية كشرط أساسي لعملية تحررها في سياق العمل ، إذ أن العمل المجرد الذي يتيح دخول أعداد كبيرة من نساء الطبقات الشعبية الكادحة إلى سوق العمل المأجور ، لا يوفر سوى شكل من أشكال التحرر الجزئي الاقتصادي ، وهي ظاهرة معروفة في بلادنا ، بحيث تبقى المرأة خاضعة لشروط الاضطهاد والخضوع الاجتماعي داخل الأسرة وخارجها ، خاصة وأن طبيعة التطور المشود في مجتمعا ، وتعدد أنماطه ، وتباينها في القرية عن كل من المدينة المخيم ، المناطق الفقيرة من حيث العلاقة والموقف من المرأة ، رغم شكلية هذه التباينات ، التي تتوافق في النهاية أو الجوهر ، مع طبيعة البنية الذكورية للمجتمع ، التي لا تقبل الاختلاف أو التعدد في الرأي أو النقاش الحر المفتوح إلا في حالات استثنائية ، والمفارقة ان العدد الأكبر من جماهير النساء في بلادنا -يقبلن بهذه الذكورية في ظل استمرار غياب شعور المرأة بذاتها بصورة واضحة ، بل تتحمل - بصورة طوعية أحيانا لاعتبارات دينية أو تراثية - النصيب الأكبر من هذا التفرد والاستبداد الذكوري .

إن عمل المرأة في المجتمع الفلسطيني وبعض المجتمعات العربية يمثل خطوة تقدمية بلا شك وأن تحررها ينطلق من مشاركتها في الإنتاج الاجتماعي . إلا أن الرجال اليوم ينظرون إلى هذه المسألة كضرورة فرضها الواقع الاقتصادي والاجتماعي الحالي تلبية للحاجيات المادية المتزايدة للأسرة . ولا ينظرون إلى المرأة ككيان حرّ في حاجة إلى الإنعتاق والاستقلالية والمشاركة في أخذ القرار . فهم لا يعيرون أهمية لموضوع اضطهاد المرأة في مختلف الأوساط المهنية ، ولا يدفعون بزواجهم إلى الانخراط في الأحزاب والحركات السياسية والاجتماعية أو في صفوف المقاومة أو في النضال ضدّ الاستغلال الرأسمالي ، باعتبار أن ذلك خارج عن حدود الأخلاق أو التربية المسموح بها اجتماعياً ،

وذلك بسبب تخلف وعي كوادرو قيادات الأحزاب السياسية، التي لا تزال تعيش نوعاً من ثنائية التناقض بين طروحات الحزب التقدمية من ناحية وبين خضوعهم للعادات والتقاليد الشرقية المتخلفة من ناحية أخرى .

ولكي لا نساق إلى التحليل غير العلمي ، الذي يكتفي بظواهر الأشياء كحقائق فعلية للواقع بعيداً عن جوهره ، نعيد التأكيد على أن الخصم الأول للمرأة هو المجتمع التقليدي المتخلف، حيث يبرز في كثير من الحالات أو أشكال التعامل كخصم في ظرف محدد- فالمجتمع، كسبب أولي ورئيسي ، هو الذي يميز بين الطفل الذكر منذ صغره عن أخته، التي تتعلم أو تشرب الرضوخ لأخيها، وللجنس المذكر عموماً منذ نعومة أظفارها، إذن فالرجل كجنس ليس مسؤولاً عن اضطهاد المرأة، بدليل أنه يتعرض للإستغلال والإضطهاد أيضاً وهذا بدوره يدفعه إلى اضطهاد المرأة في ظروف القهر والفقر والتخلف المشترك لكل منهما، وهو اضطهاد مرفوض بالطبع بغض النظر عن دوافعه وأسبابه .

- حول دور المرأة الفلسطينية في النضال الوطني والاجتماعي :

مع إدراكنا لطبيعة هذه المرحلة وتعقيداتها، السياسية والاجتماعية والتنظيمية، التي ساهمت في هذه الحالة من الركود أو العجز أحياناً، الذي أصاب فصائل وأحزاب التيار الديمقراطي فيما يتعلق بقضية المرأة، وعدم القدرة على تأطيرها في منظمات جماهيرية أو حركات اجتماعية مؤثرة، إلا أن الرؤية الموضوعية لطبيعة المرحلة التي تقوم على الجدلية التبادلية في التفاعل بين ما هو وطني وديمقراطي، بحيث يصبح تطور وتقدم البعد الاجتماعي الديمقراطي الداخلي، شرطاً ومدخلاً للبعد الوطني التحرري، وما يعنيه ذلك من انتقال أحزابنا الديمقراطية من شكلها وطبيعتها الريفية - أو التقليدية المتخلفة، إلى الشكل والمحتوى العصري في الإدارة والتنظيم والسياسة والأيدولوجيا المعبرة عن الواقع، إلى جانب الأداء والممارسة الملزمة بقواعد و

ضرورات التخصص لكافة العناوين و القضايا الوطنية و الديمقراطية المطلوبة، بما يساهم في ارتقاء أحزاب اليسار الديمقراطي من حالة الجمود والأحادية السياسية التاريخية إلى أحزاب سياسية ديمقراطية اجتماعية تستجيب لمتطلبات الوضع الراهن، سيشكل ذلك مدخلاً و أرضية لتفعيل دور الأطر النسوية، و تحويلها إلى حركات سياسية ديمقراطية ذات طابع جماهيري و اجتماعي، عبر رؤيتها و تحليلها لواقع و متطلبات الواقع الاجتماعي ارتباطاً بمصالح الفقراء و الكادحين عموماً، و بمصالح المرأة الفقيرة و الكادحة خصوصاً، فهي الأكثر اضطهاداً و معاناة و عطاءً و تضحية في الوقت ذاته، من غيرها من النخب النسائية تاريخياً و راهناً.

فالمعروف - لكل متابع أو باحث أو مؤرخ - لتاريخ نضال شعبنا الفلسطيني و ثورته ضد الاستعمار البريطاني و الحركة الصهيونية، أن المقاومة الفعلية، بالتحضير و الإعداد أو المواجهة و الاستشهاد، استندت في سياق تطورها من الفكرة إلى التنظيم إلى الحركة الثورية، على الجماهير الشعبية الفقيرة و الفلاحين بصورة خاصة، دون أي دور ملموس للنخب شبه الاقطاعية أو كبار الملاك (الأفندية) الذين كانوا واجهة هشة تصدرت قيادة الحركة الوطنية لحماية مصالحها الطبقية و علاقاتها مع القوى العربية الرجعية و غيرها، و لم يكن غريباً أن جماهيرنا الشعبية المناضلة رفعت شعارها المعروف المعبر عن حقيقة الصراع آنذاك: «يسقط الاستعمار و الصهيونية و الافندية» و في خضم هذا الصراع الوطني قامت المرأة الفلسطينية الفقيرة بالمشاركة مع الرجل. زوجاً كان أو أباً أو أخاً، فباعت ما تمتلكه من مصاع لتأمين البندقية، و قامت بدورها في تأمين المعدات و السلاح و الغذاء و المعلومات، «و بعضهن خضن مقاومة عنيفة بجانب رجالهن في ذلك الوقت و منهن من لبست الزي العسكري، و تدربت على المقاومة المسلحة، مثل فاطمة غزال، التي استشهدت في معركة عزون قبل عام ١٩٤٨، و مناضلة أخرى أطلقت النار على كابتن بريطاني في

مركز جنين و أردته قتيلاً ، و ريفيات حكم عليهن بفترات سجن عالية تراوحت بين سبع لعشر سنوات ، إلى جانب (أخوات القسام) في حيفا القديمة اللواتي خضن غمار مقاومة شرسة بجانب رجالهن^(١) ، و في الجانب الآخر من الصورة، نجد أن «نساء النخبة نجحن في تأسيس منظمات نسوية كانت مقتصرة بالأساس على تلك الشريحة من النساء ، من العائلات «العليا» أو «العريقة» ، المدنية والمتعلمة ، كما أن الأنشطة التي قامت بها نساء النخبة في ذلك الوقت كانت مستمدة بدرجة كبيرة من رؤيتهن لواقعهن الطبقي ، ومحدودة بحدود هذا الوعي ، وعندما نرى كيف انعكس فعل المقاومة (من قبل النسوة الفقيرات) على نساء النخبة ، سنجد أن الفجوة كانت كبيرة ، إذ كانت النخبة ترى دورها بالأساس (دورا فوريا متعاليا) يقوم على النظرة «الخيرية» ، نظرة الأعلى للأدنى ، الغني للفقير ، ولم تساعد هذه النخبة (من زوجات وبنات كبار الملاك آنذاك) في تشكيل قيادة للنساء الريفيات أو تشكيل أي قاعدة لهن في الريف ، حيث لم تكن نساء الريف هدفا للتنظيم أو للمشاركة في أنشطة نساء النخبة ، الاستثناء الوحيد لذلك ، كان مشاركة الأخت ميمنة^(٢) ابنة المناضل عز الدين القسام في مؤتمر «نساء الشرق» - القاهرة،^(٣) عام ١٩٣٨ ، الذي نظمته هدى شعراوي لمساندة قضية فلسطين ، حيث ألفت معظم المشاركات كلماتهن بالفرنسية والإنجليزية ، وعندما

(١) إصلاح جاد - دراسة حول : الأطر و المنظمات النسوية غير الحكومية - الحركة النسوية الفلسطينية - مواطن - رام الله - ٢٠٠٠ ص ٧٠ .

(٢) في شتاء عام ١٩٩٢ ، قمنا ضمن وفد من الشخصيات الوطنية على رأسه المناضل بهجت أبو غربية في الأردن بزيارة خاصة للأخت ميمنة عز الدين القسام ، بمناسبة الذكرى السابعة والخمسين لاستشهاد والدها ، حيث كانت تقيم في أحد المناطق الفقيرة في عمان في بيت غاية في التواضع ، وبسؤالنا إياها عما إذا كان قد زارها أحد من المنظمات النسائية أكدت أنها لا تعرف أحدا منها .

(٣) تشكل الوفد النسائي الفلسطيني من نساء من عائلة الحسيني و أخريات من عائلة الشاشيبي ، والمعروف أن تقاسم المناصب بين هاتين العائلتين و الصراع بينهما آنذاك قسم المجتمع الفلسطيني بأكمله .

جاء دور ابنة القسام لتلقي كلمتها فقدت الوعي ولم تنطق بكلمة واحدة^(١)، وهو مشهد معبرٌ نتركه بلا تعليق، دون أن ننسى أثر نكبة ٤٨ التي فرضت على المرأة الفلسطينية أوضاعاً طارئة وقاسية بسبب ظروف اللجوء والتشرد والاعترا ب، بعد انهيار القاعدة الاقتصادية والاجتماعية لمجمل المجتمع الفلسطيني.

فبحلول النكبة الأولى عام ١٩٤٨، التي فرضت على جماهيرنا الشعبية أوضاعاً طارئة غير عادية حيث ترافق وجود «مجتمع اللاجئين» في الضفة وقطاع غزة، وأقطار اللجوء عمومًا، مع انهيار كامل لقاعدتهم الاقتصادية أو الإنتاجية التي كانت تقوم عليها علاقاتهم وحياتهم قبل النكبة، فقد فرضت الظروف «الجديدة»، على اللاجئين من أبناء شعبنا، والنساء بصورة خاصة، ممارسة سلوكيات لم تستوعبها المفاهيم والقيم والعادات التقليدية في القرى والمناطق الفقيرة من المدن، مثل اضطرار المرأة للعمل، والاستقلال النسبي للأبناء، و البطالة، والفاقة والعوز و الحرمان والمعاناة، حيث أسهم كل ذلك في خلق حالة من الاعترا ب، لدى الرجل و المرأة، فالوضع البائس في المخيمات ولّد انسحاقاً ثقيلاً مادياً ومعنوياً، مثل وقوف المرأة في طوابير لاستلام الإعانة، و هو أمر كريب لم تعهده أو تتوقعه في أحلك الظروف من قبل، و تفشي الأمراض و الشعور بالدونية، الذي ترافق - بصورة موضوعية- مع كل أشكال و مشاعر الحقد الوطني ضد العدو الصهيوني، إلى جانب مشاعر الحقد الطبقي على الصعيد الاجتماعي، في إطار حالة الاعترا ب الجماعي الذي عمق في صفوفهم التمسك بهويتهم الوطنية و حقهم في العودة، فالخلاص بالنسبة لهم لم يكن يعطي الأولوية لتحسين الأوضاع الحياتية، بل التخلص من علة هذا الوجود الجديد أو اللجوء في المخيم، و ليس من المبالغة في شيء القول بأن المرأة الفلسطينية في مرحلة ما بعد النكبة كان لها الدور الحاسم، و

(١) جاد، مصدر سبق ذكره، ص ٧١.

بصورة عفوية ، في تأجيج المشاعر الوطنية و الحفاظ على الهوية و حق العودة ، إلى جانب تأجيج المشاعر الطبقية و الاجتماعية ، نظراً لشدة و عمق معاناتها ، و تماسها اليومي المباشر مع كل مظاهر الحرمان و المرض و المعاناة اليومية ، التي فرضت عليها تدبير ما لا يمكن تدبيره لأطفالها و أقاربها ، في سياق المعاناة الأوسع على مساحة المخيم ، التي تلف الجميع من أبنائه و بناته ، في إطار من الرهبة و القسوة و الخوف من الغد ، و الترقب و الريبة ، و الحذر و الاستنفار الدائم ، شكلت كلها مدخلا و اسعا لاندفاع أبناء المخيم و مشاركتهم النوعية و الكمية الهائلة في صفوف الحركة الوطنية الفلسطينية منذ ما بعد النكبة الأولى (١٩٤٨) إلى يومنا هذا ، لكن المشكلة الكبرى بالنسبة للمرأة ، و إمكانية مساهمتها في العمل العام ، تكمن في غياب الحركات و الجمعيات و المنظمات النسائية حتى عام ١٩٦٤ حيث تم تشكيل «الاتحاد النسائي الفلسطيني» ثم «الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية عام ١٩٦٥» ، لكن هذين الإطارين عجزا عن تأطير المرأة الفلسطينية أو الإسهام في توعيتها لقضاياها العامة و الخاصة ، بسبب مظهرهما الشكلي و النخبوي ، و استخدامهما لأغراض سياسية فئوية ، فعلى الرغم من عمق تأثير ذلك الدور العفوي للمرأة الفلسطينية ، في مخيمات الضفة و القطاع و أقطار اللجوء ، و بالرغم مما تعرضت له من صنوف الاضطهاد ، لم يكن هناك أي دور ملموس للحركات أو المنظمات النسائية حتى عام ١٩٦٤ حينما تأسس «الاتحاد النسائي الفلسطيني» الذي كان من أهم أهدافه «رفع مستوى المرأة اقتصادياً و اجتماعياً و صحياً و رعاية المرأة العاملة و رعاية الأمومة و الطفولة» ، و بعد إنشاء م.ت.ف تأسس «الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية» عام ١٩٦٥ ، و أهدافه «تعبئة المرأة الفلسطينية في جميع المجالات و النهوض بمستوى المرأة الاجتماعي و الاقتصادي و الصحي و الثقافي و القانوني ... الخ» إلى جانب بعض الجمعيات الخيرية في الضفة و القطاع ، إلا أنه طوال المرحلة من ١٩٤٨ - ١٩٦٧ ، لم تبلور

حركة نسائية ذات طابع وطني اجتماعي، على الصعيد الجماهيري في أوساط النساء الفلسطينيات، و ظل نشاط الاتحادات والمنظمات والجمعيات الخيرية النسوية، قاصراً على أعداد محدودة من النساء، عبر اللقاءات والاجتماعات النخبوية أو في إطار الأحزاب السياسية الوطنية والقومية واليسارية آنذاك، وبقي هذا الوضع على حاله حتى هزيمة حزيران ١٩٦٧، وصعود نشاط وفاعلية حركة المقاومة الفلسطينية كعنوان وإطار رئيسي تغلب على كل النشاطات المدنية والاجتماعية الأخرى، مما أدى إلى تراجع نشاط الجمعيات والاتحادات النسائية -على قلته وضعفه- لحساب فصائل المقاومة الفلسطينية، التي استوعبت معظم العناصر النسوية، العاملات في النشاط العام واندماجهن في العمل السياسي عبر علاقتهن التنظيمية مع هذا الفصيل أو ذاك.

وفي هذه المرحلة منذ عام ٦٧-١٩٩٣، شاركت المرأة الفلسطينية بصورة واضحة، رغم نسبيتها، في مسيرة النضال الفلسطيني، بكل أشكاله، في الكفاح المسلح، وعلى الصعيد الوطني الاجتماعي، وفي العمل السري المنظم في الضفة و القطاع، وقامت بتنفيذ الكثير من المهام التي لم تتوقف عند الجانب النضالي أو التنظيمي السري أو الاعتصامات والمظاهرات والمهام الوطنية الأخرى، بل امتدت في تطويرها نحو الإسهام في تشكيل العديد من الأطر والمنظمات والجمعيات النسوية، ذات الطابع الجماهيري الوطني العام، إلى جانب بعض المنظمات النسوية التي اتخذت في تشكيلها لوناً سياسياً أو حزبياً يعبر عن الانتماء لهذا الفصيل أو ذاك، ولكن العضوية في هذه المنظمات النسوية (السياسية والخيرية الاجتماعية)، اقتصرت على أعداد محدودة من النساء، فرغم نشاطاتها الوطنية الملموسة، فإنها لم تأخذ بعداً جماهيرياً، ولم تتحول إلى حركات ذات طابع اجتماعي أفقي على صعيد المجتمع الفلسطيني أو القطاع النسائي في الضفة و القطاع وأقطار اللجوء، كما اقتصر دورها عبر حشد النساء في الفعاليات والمناسبات الوطنية لهذا الفصيل أو ذاك. و المفارقة،

أن الاحتلال، ساهم في إفساح المجال للمرأة الفلسطينية في الضفة الغربية في زيادة واتساع نشاطها السياسي والاجتماعي، بعد قرار الحاكم العسكري الإسرائيلي في ١٢/٤/١٩٧٦ بتعديل قانون الانتخابات الأردني لسنة ١٩٥٥، حيث أعطى هذا القرار الحق لكل عربي يبلغ ٢١ سنة فما فوق -و من ضمنهم النساء- بالتصويت في الانتخابات البلدية، وقد كان هدف الاحتلال من إصدار هذا القرار، العمل على إيجاد قيادة للشعب الفلسطيني لفرض صيغة «الحكم الذاتي» بديلاً للقيادة الوطنية في م.ت.ف. آنذاك، ولا شك أن مشاركة المرأة في هذه الانتخابات ساهمت مع مشاركة الرجل في إفشال المخطط الصهيوني، حيث أدت الانتخابات إلى نجاح معظم قوائم القوى الوطنية والقومية المرشحة، وكان لهذه العملية دورها في تزايد دور المرأة الفلسطينية، ومشاركتها في العملية السياسية، التي أدت إلى اعتقال المئات منهن وتعرضهن لأحكام قاسية وطويلة. وفي أجواء المد الوطني التي خلفتها انتخابات البلديات عام ١٩٧٦، ومع تزايد النشاط السياسي بتأثير العمل الطوعي الواسع في صفوف المرأة، تم الإعلان عن تشكيل «لجنة العمل النسائي» في الضفة الغربية في آذار ١٩٧٨، التي ضمت في صفوفها المئات من الكوادر النسائية النشيطة من كافة الفصائل والانتهاآت السياسية، ولكن بصورة نخبوية أيضاً لم تستطع التعبير عن الحالة الوطنية العامة كحركة اجتماعية، وبعد أقل من عامين، سرعان ما أدت الخلافات والمواقف الفتوية إلى تفكك هذه اللجنة، وانتهى الأمر بتشكيل أطر نسوية جديدة مثل «لجنة المرأة العاملة» ١٩٨٠، و «لجنة المرأة الفلسطينية» مارس/ آذار ١٩٨١ و «لجنة المرأة للعمل الاجتماعي» حزيران/ يونيو ١٩٨٢، تميزت برامجها بالجمع بين القضايا الوطنية السياسية والقضايا الاجتماعية التي تخص المرأة بالذات، مثل تحرر المرأة ومساواتها بالرجل من حيث الأجور والعمل، وغير ذلك من المسائل والنشاطات الاجتماعية، كالعناية بأسر المعتقلين والزيارات التضامنية للمعتقلات،

وإصدار الكتيبات والنشرات في مناسبة يوم المرأة والمناسبات الوطنية الأخرى.

على أي حال، ورغم تقديرنا لكل هذه النشاطات النسوية، وتعدد منظماتها الذي ساهم، بصورة غير مباشرة أو مرسومة، في خلق مناخ عام من الحوار والتعدد الديمقراطي، بالمعنى الاجتماعي والسياسي العام، في إطار النخب النسوية، فإن هذه المنظمات والجمعيات، التي ضمت في صفوفها أعداد كبيرة نسبياً (تتراوح بين ١٠٠-٥٠٠ عضو) لم تكن هذه العضوية تعبيراً عن شكل ومضمون الالتزام السياسي بالمعنى الحزبي المطلوب، بقدر ما كانت -ولا تزال- تعبيراً عن طبيعة تكوين هذه الأطر النسوية التي لم تشترط موقفاً سياسياً مسبقاً، كما أن انفتاحها أو غياب شروط الانضباط التنظيمي فيها، إلى جانب هامش الحرية المتاح في الحركة أو الممارسة أو الظهور، كل ذلك وفر المناخ أو عوامل الجذب لمجموعات من النخبة النسائية في المشاركة في هذه الأطر، مع إقرارنا بوجود قيادات نسائية من الكوادر المنظمة في الفصائل والأحزاب الوطنية كانت لهن أسبقية المبادرة والقيادة والدور في هذا السياق، لم يكن للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية دور مهم أو ملموس سورة مميزة في الضفة أو القطاع في تلك المرحلة وما بعدها وإلى اليوم.

ومع تفجر الانتفاضة الشعبية في ديسمبر/ كانون الأول ١٩٨٧، واستمرارها حتى عام ١٩٩٣، تطور دور المرأة الفلسطينية في سياق تطور واتساع المشاركة الجماهيرية الشعبية في كل مناطق الضفة والقطاع، بما دفع إلى تشكيل «المجلس النسوي الأعلى للأطر النسوية في م.ت.ف.» لقيادة العمل النسائي، وفي هذه الأثناء برز دور المنظمات الأهلية، أو غير حكومية، ولكن عبر تنسيقها شبه الكامل مع أحزاب وفصائل الحركة الوطنية آنذاك، وبدأت في الظهور بعض المنظمات النسوية غير الحكومية (خاصة طاقم «شئون المرأة») التي تعددت نشاطاتها وتميزت بتطورها عن السابق في مجالات البحث والتدريب والتعبئة ونشر الوعي، رغم اختلاف كل منها

في طريقة النشأة أو الأهداف أو أساليب العمل والاتصال والبرمجة أو المنهجية ، وهي كلها عوامل ساهمت إيجابيا في تخريج العديد من الكوادر النسائية التي يبدو أن فصائل وأحزاب اليسار لم تحاول الاستفادة من خبرات هذه الكوادر .

بالمقابل كان لنشاط المرأة الفلسطينية الفقيرة في مخيمات وقرى الضفة والقطاع ، دورا بارز وملاموس بصورة يومية في مقاومة الاحتلال عبر الانتفاضة ، فقد قدمت المرأة الفلسطينية نسبة ٧٪ من شهداء الأعوام ١٩٨٧-١٩٩٣ و ٩٪ من جرحى الانتفاضة ، وأكثر من ٥٠٠ معتقلة فلسطينية في السجون الإسرائيلية طوال مرحلة الإحتلال والانتفاضة^(١)، فيما قدمت المرأة حوالي ٩, ٥٪ من شهداء انتفاضة الأقصى والاستقلال خلال الفترة ٢٩/ ٩/ ٢٠٠٠ - ٣١/ ١٢/ ٢٠٠٣ بمعدل ١٣, ٨ لكل ١٠٠ أُلْتِف نسمة، إضافة لحوالي ٧, ٩٪ من الجرحى بمعدل ٢ لكل ١٠٠٠ نسمة^(٢)، ومنذ انتفاضة الأقصى والاحتلال تم اعتقال أكثر من ٣٠٠ امرأة، إضافة إلى ٣ معتقلات رهن الاعتقال سابقا، ولا تزال ١٠٩ امرأة رهن الاعتقال ويشكلن ٨, ١٪ من إجمالي عدد المعتقلين الموثقين ومن هذه المعتقلات ٤٠ معتقلة ما بين متزوجة وأما، علاوة على معتقلتان أنجبتا في السجن^(٣) . وقد تميز هذا الدور بطابعه العفوي غير المنظم في جمعيات أو منظمات غير حكومية أو أطر نسوية أخرى، فقد كانت الدوافع الوطنية -عبر انتماء كل الجماهير الشعبية الصادق للقضية الوطنية مدخلا ووعاءً عبر عن حالة التوحد الشعبي الداخلي والتفافه حول الشعار المركزي التوحيدي الناظم لكل الجماهير على قاعدة وحدة الأرض والشعب والمنظمة بكل فصائلها من أجل تقرير المصير وحق العودة والدولة .

(١) تقرير المرأة والرجل في فلسطين -المجد للصحافة- صوت النساء -العدد ٧٦- ١٥/ ٧/ ١٩٩٩ .

(٢) التقرير السنوي لوزارة الصحة لعام ٢٠٠٣، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٨ .

(٣) تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٤، مرجع سبق ذكره، ص ٧٧ .

تجدر الإشارة ، إلى أن دور المرأة في الانتفاضة الأولى، كان أكثر اتساعاً وشمولية في أهدافه الوطنية والديمقراطية والمطلبية من الانتفاضة الثانية ، خاصة وأن مطالب النساء في تلك المرحلة (١٩٨٧-١٩٩٢) كانت أوسع مما هي عليه الآن، في ضوء المناخ الديمقراطي آنذاك، الذي انقلب وتغير عبر دور حركة حماس التي نجحت في التأثير السلبي على الشعارات والقضايا الديمقراطية والمطلبية للمرأة الفلسطينية، مما أدى إلى تراجع ملموس في هذه القضايا ، وقد زاد من قوة هذا التراجع أن حركة «حماس» استطاعت التأثير في قطاع واسع جداً من المرأة الفلسطينية في الضفة والقطاع ، اللواتي تخلين عن كل طروحات وشعارات القوى الديمقراطية والعلمانية في م.ت.ف، لحساب شعارات حركة حماس ذات الطابع الديني والغبي المرتبط بالتراث والعادات والتقاليد ، حيث نجحت حماس في هذا التوجه، مستغلة في ذلك الحالة الدينية والتراثية للمجتمع الفلسطيني المحافظ، إلى جانب ضعف وعي المرأة الفلسطينية وتقليلها لشعارات حماس وتوجهاتها الدينية بصورة طوعية وعفوية .

ومع هبوط وتأثر النضال الشعبي العفوي والمنظم، على أثر مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ ، بدأت تتأسس ولأول مرة في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية العديد من المنظمات النسوية غير الحكومية وغيرها من المنظمات العاملة في حقول أخرى، بعيداً عن الأحزاب والفصائل الوطنية، ودون الرجوع إليها أو الحصول على أي شكل من أشكال الشرعية فيها، خاصة مع تراجع وتفكك «المجلس النسوي الأعلى» ، حيث انفردت المنظمات النسائية غير الحكومية في هذا الجانب، وتحولت بعد ذلك إلى مجموعات نخبوية ضيقة «لا تستهدف تنظيم النساء أو حتى بناء صلة مستمرة معهن، سوى نشر الوعي بين صفوفهن حسب الميزانية والخطة المقررة للمشروع، وهذا وحده ليس كافياً لجعل النساء قوة منظمة قادرة على تحقيق ما تريد، فكثير من الحركات الاجتماعية النشطة ترفض المقولة الماركسية بأن هناك وعياً زائفاً يستدعي

طليلة تعمل على نشر الوعي بين الجمهور»^(١) بما يؤكد «أن هذه المنظمات غير الحكومية النسوية لا تستهدف تنظيم النساء، وهياكلها غير مهيأة لذلك، فهذا الشكل من التنظيم يتيح فرصاً أقل للنساء مما كانت تتيحها الجمعيات الخيرية القديمة، فتلك الجمعيات على الأقل لها جمعية عمومية، تضم أحياناً عدداً كبيراً من النساء، وإن كن يجتمعن مرة كل عام، أما المنظمات غير الحكومية، فتعتمد بالأساس على رأس أساسي يدير المنظمة، ومجموعة موظفات كفؤات ومجلس أمناء محدود العدد لرسم السياسات، ويخشى أن يحول هذا الشكل من تنظيم العلاقة مع القاعدة النسائية مرة أخرى إلى علاقة (Patron-Client) خاصة في ظل غياب علاقة مستمرة بين المنظمة وبين المجموعات المستهدفة»^(٢)، وفي هذا الجانب نشير إلى تزايد انتشار المنظمات غير الحكومية بصورة غير اعتيادية طوال السبعة عشر عاماً الماضية بما يقارب ثلاثة آلاف منظمة، منها لا يقل عن نسبة ١٥٪ منظمات ترتبط شكلياً أو عملياً بقضايا المرأة دون اعتبار جدي للقضايا السياسية عموماً وللقضايا الطبقية الاجتماعية المتعلقة بالمرأة بشكل خاص، وكأن هذه المسألة، أو البعد الطبقي الذي تفاقم خلال السنوات الماضية، لم يعد له أي مكان على جدول أعمال المنظمات النسائية غير الحكومية، حيث يبدو أن الحديث عن «الجنادر» أو النوع والقضايا الشكلية المشابهة، له الأولوية على القضايا الطبقية والاجتماعية التي يمثل تناولها والتعرض لها وتغييرها أساساً موضوعياً لمواجهة وحل قضايا المرأة الأساسية: الفقر والتخلف والاضطهاد المجتمعي، وذلك لن يتم إلا في إطار الالتزام والانتماء السياسي الديمقراطي، الكفيل وحده بتأطير الحركات الاجتماعية الجماهيرية النسوية وغيرها من أجل الإسهام في تخفيف حدة التناقضات الداخلية، وإنهاء الانقسام،

(١) جاد، مصدر سبق ذكره، ص ٧٩.

(٢) المصدر السابق ص ٨٠.

تمهيداً لاستعادة وحدة المجتمع الفلسطيني و نظامه السياسي بصورة ديمقراطية تكفل تغيير وإزالة مظاهر التخلف والاضطهاد والفقر والتبعية ، وتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة للمرأة وغيرها من المواطنين ، ففي هذا الإطار المنظم ، و عبر العلاقة الديمقراطية العصرية المتجددة مع كافة المنظمات والجمعيات ، تكمن إمكانية تغيير كافة القوانين التي تميز بين المرأة والرجل ، أو تحط من قدر النساء ، أو تعرقل الدور الريادي للمرأة ومشاركتها الفعالة المتساوية في كافة القضايا والأنشطة ، السياسية والاجتماعية والقانونية والثقافية والانتخابات وغيرها ، إلى جانب صياغة وإقرار القوانين التي تحول دون المس بكرامتها أو الإساءة إليها في الأسرة والمدرسة والشارع ومكان العمل أو أي مكان أو إطار اجتماعي آخر .

فمنذ قيام السلطة الفلسطينية عام ١٩٩٤ ، استمرت هذه الأوضاع على ما هي عليه ، بل تفاقمت بسبب تراجع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، وانتشار الفساد المالي والإداري ، الذي تطور بصور غير مسبوقة في المجتمع الفلسطيني ، وأدى إلى إنتاج العديد من المظاهر السلبية من حيث تزايد الفجوة بين الفقراء والأغنياء ، واستحواذ مجموعات في اجهزة السلطة على قسم مهم من الثروة والدخل ، ارتفاع نسب الجريمة والفلتان الأمني وانتشار نظام المحسوبيات وفق قواعد التعامل مع «أهل الثقة» على حساب مبدأ أهل الخبرة والكفاءة ، إلى جانب تزايد الهبوط السياسي في اداء السلطة الفلسطينية ، وعجزها عن تحقيق الحد الأدنى من الاهداف الوطنية ، بحيث بات المناخ السياسي والاجتماعي مهيباً لاشتعال الصراع والتناقضات الداخلية مع حركة حماس ، وصولاً إلى تفاقم هذه التناقضات وتحولها إلى صراع دموي، تم حسمه لحساب حركة حماس في منتصف حزيران/ يونيو ٢٠٠٧ ، التي استطاعت منذ ذلك التاريخ أن تفرض رؤيتها الدينية السياسية أو ما يعرف بمنطق ورؤية الإسلام السياسي على المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة، الذي عاش

منذ ذلك التاريخ، نوعاً من التراجع الملموس في كل ما يتعلق بالحياة الاجتماعية للمواطنين عموماً وللمرأة بشكل خاص .

كما أدى الصراع والانقسام بين حركتي فتح وحماس، وحكومتها غير الشرعيتين في الضفة والقطاع، إلى تزايد حالة التشرذم والتفكك السياسي والقيمي للحركة النسائية الفلسطينية، التي توزعت من حيث الولاء والتنظيم والمصلحة الشخصية، فيما بين حركة فتح والسلطة في رام الله، وحركة حماس في غزة، مع بقاء مجموعات قليلة، غير مؤثرة، من النسوة في إطار القوى اليسارية والوطنية الأخرى .

على أي حال، وبالرغم من هذه الصورة، وتعدد المعوقات، فهناك مئات من النساء الطليعات اللواتي ساهمن بدورهن في مسيرة الكفاح الوطني عموماً وفي مسيرة النضال الاجتماعي - الحضاري من أجل تخليصها من كل الموروثات السالبة، وتحريرها و خلاصها من كافة المعوقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية على وجه الخصوص، وفي هذا السياق، نشير إلى مشاركة المرأة الفلسطينية في المؤتمر الرابع للمرأة الذي عقد في بكين في ١٥/٩/١٩٩٥، الذي ناقش أهم القضايا المرتبطة بالمرأة: كالفقر والصحة والعنف والحقوق، ودورها في الاقتصاد والتنمية، وأصدر المؤتمر ما عرف بـ «إعلان بكين» الذي استعرض أهم القضايا والمطالب الخاصة بالمرأة وحقوقها وأكد على الأهداف الرئيسية للمرأة، الخاصة بمساواتها وتقديمها وزيادة مشاركتها في مختلف المجالات السياسية والثقافية والاجتماعية والتنمية.

إن إقرار «إعلان بكين» كوثيقة إجماع، وكدليل عمل للمؤسسات وحكومات المجتمع الدولي الموقعة عليه، وتأكيد على أن قضية المرأة هي قضية عامة واحدة في العالم كله، يشكل في حد ذاته بعداً إنسانياً أسمى عاماً، لا يتعارض مع قضايا المرأة الخاصة، والتفصيلية من حيث حجم الاستغلال والاضطهاد وحقوق المرأة

ودرجة تقدمها ، التي تختلف باختلاف المكان و الزمان ، و اختلاف العناصر التاريخية الموروثة ، و الحديثة المعاصرة المكتسبة ، المكونة لقضية المرأة، إذ أن خصوصية أوضاع المرأة في بلادنا، بمعنى اختلافها عن مثلتها في أوروبا أو آسيا أو أفريقيا ، لا تتعارض مع مضمون القضايا العامة المعاصرة الصحيحة التي أكد عليها «إعلان بكين» ، وفق هذه القاعدة ، فإن وعينا بأهمية الترابط المستقبلي العضوي لقضايا المرأة الفلسطينية بالحركة النسائية العربية ، يشترط إدراك الخصائص المميزة لمجتمعنا الفلسطيني ، و المجتمعات العربية من حولنا ، كوحدة مجتمعية وسياسية واحدة، لاستكشاف و استنهاض عناصر التوحد لقضية المرأة العربية ، في إطار العناصر التوحيدية على المستوى القومي، بما يؤدي إلى تقاطع و تطابق العناصر التكوينية الخاصة مع الإطار و الأهداف العامة ، ذلك لأن الحركة النسائية العربية ، لم تزل بعد ، غير موحدة البرامج و الأهداف ، و يغلب على بنيتها التشتت والضعف ، إلى جانب العديد من الخلافات ذات الطابع الفكري الديني و السياسي ، لذلك فالمطلوب أن تتوحد الطليعة النسوية الديمقراطية في إطار برنامج تقدمي عصري موحد ، يمكنها من النضال لتحقيق أهدافها بالتعاون المباشر مع الرجل ، عبر الأطر السياسية الحزبية المنظمة ، التي لا يمكن بدونها تفعيل العلاقة بين الأطر النسوية و جماهيرها ، فالعمل المنظم وحده ، الكفيل بتفعيل هذه العلاقة على الصعيد الجماهيري من جهة ، و بلورة دور الحركة النسائية كحركة اجتماعية فاعلة في صفوف الحركة السياسية الوطنية الديمقراطية العامة من جهة أخرى .

كما نشير أيضاً ، إلى مبادئ الأمم المتحدة ومنظومة حقوق الإنسان ، التي شكلت أساساً مرجعياً ، أضفى مشروعية كاملة وشاملة على المطالب التي رفعتها الحركة النسائية، و شكلت المواثيق الدولية التي تعني بحقوق الإنسان، خصوصاً الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد

الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إطاراً قانونياً لمساواة المرأة في الحقوق المدنية والسياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية، وجاءت اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة كتتويج لسياق قانوني تشريعي منصف للمرأة، ويستجيب لمطالبها في المساواة، ورفض التمييز ضدها من أي نوع كان . إلا أن العلاقات الاجتماعية والسياسية المنقسمة السائدة في بلادنا حتى اللحظة، ولا تزال تشكل قيداً على تحرر الانسان، بسبب تعمق عوامل ومظاهر الانقسام والصراع على السلطة والمصالح الفئوية، التي فاقمت بدورها من مظاهر الانحطاط والتخلف الاجتماعي نتيجة تكريس التطور المشوّه والتبعية وهيمنة الشرائح الاجتماعية البيروقراطية والطفيلية والكومبراورية على فريقين الصراع في الضفة والقطاع، ما أدى الى انتشار وتعمق مظاهر الاستغلال الاقتصادي والاضطهاد الطبقي والبطالة والفقر التي انعكست بصورة سلبية على حياة المرأة في «مجتمعي» الضفة والقطاع.

وبعد ٢٤ عاماً من الركود والعجز عن عقد أي مؤتمر عام للمرأة الفلسطينية، عقد بتاريخ ٢٢/٥/٢٠٠٩ المؤتمر العام الخامس للمرأة في رام الله، وقطاع غزة، بطريقة الفيديو كونفرنس بسبب منع حكومة حماس عضوات المؤتمر اللواتي يمثلن الجبهتين الشعبية والديمقراطية وحزب الشعب من السفر إلى رام الله، وصدر عن المؤتمر قرارات وتوصيات لم تتجاوز الإطار النخبوي الضيق لعضوات المؤتمر دون أي تأثير أو تفاعل في أوساط المرأة الفلسطينية في الضفة وأقطار اللجوء.

إن المرأة الفلسطينية التي شاركت في مسيرة الكفاح الوطني، وأجّلت بصورة طوعية أو اكرامية، نضالها من أجل حقها في المساواة مع الرجل في المرحلة السابقة، من حقها على كافة القوى الوطنية الديمقراطية عموماً واليسارية خصوصاً أن نقف إلى جانبها بكل وعي والتزام، دفاعاً عن كل حقوقها في المساواة والحرية الشخصية

و المدنية القانونية و غير ذلك من الحقوق ، عبر إنهاء حالة الاغتراب للمرأة داخل هذه القوى والأحزاب، وتعميق المفهوم والعلاقة الرفاقية القائمة على الاحترام العميق والحرص والتوازن الكامل والمساواة ، إذ أن تطبيق هذه الممارسة داخل الحزب يشكل مدخلاً لتطوير العلاقة الإيجابية مع المرأة عموماً والمرأة العاملة خصوصاً ، بما يجسّد الموقف الجدلي الصحيح في الجمع بين النظرية والممارسة . وفي ضوء هذه الرؤية يصبح نضال المرأة من أجل حقوقها الشخصية والاجتماعية و المدنية والسياسية أمر مشروع و ضروري ، خاصة في ظل انقسام السلطة وتفككها وعجزها عن القيام بتغيير أو تخفيف معاناة المرأة في معظم جوانبها الحياتية و القانونية ، بما يتطلب وضوح موقف كافة القوى السياسية في المطالبة بإلغاء كافة التشريعات و القوانين و الأنظمة القديمة ، مثل قانون حقوق العائلة لسنة ١٩٥٤ المعمول به في قطاع غزة ، و قانون الأحوال الشخصية الأردني لسنة ١٩٧٦ المعمول به في الضفة الغربية.

- حول مشاركة المرأة في الأحزاب والفصائل الفلسطينية :

بداية ، نشير إلى أن تراجع دور الحركة النسائية، كحركة ديمقراطية اجتماعية مطلبية في فلسطين ، هو انعكاس مباشر عن تراجع دور أحزاب التيار اليساري الديمقراطي ، في تفعيل القضايا و المطالب الوطنية الديمقراطية للمرأة ، و إذا كان لهذا التراجع أسبابه الموضوعية و الذاتية ، إلا أنه شكّل غطاءً أو ذريعة لانتقال العديد من الكوادر النسائية، نحو العمل في المنظمات و المؤسسات الأجنبية غير الحكومية ، التي انتشرت في مرحلة ما بعد أوسلو بصورة كمية واسعة غير طبيعية ، لاستيعاب هذه الكوادر من النساء والرجال، بل ساهمت في خلق المناخات و المغريات المادية، التي أدت إلى فك ارتباط هذه الكوادر بأحزابها، و تحويل معظم النشاطات النسائية، و المجتمعية الأخرى، و تمركزها في هذه المنظمات، بعيداً عن إطار العمل

السياسي و دوره في العمل الجماهيري المنظم ، استجابة لإغراءات NGO'S⁽¹⁾ المتمثلة في الرواتب والامتيازات المالية والإدارية الأخرى فيما يتعلق بالأجور والنفقات العالية بذريعة التدريب والسفريات والوفود والمصروفات الباذخة المخصصة لما يسمى بـ «المؤتمرات والندوات» حول قضايا نخبوية، بعيدة تماماً، عن قضايا الناس وهمومهم الوطنية والطبقية، وفق مضامين وشعارات محددة سلفاً من الممول الغربي، في الولايات المتحدة وأوروبا واليابان وغيرها من الدول ، بهدف وحيد يندرج تحت ما يسمى بـ «السلام بين الفلسطينيين وإسرائيل» تتفرع منه عناوين جانبية باسم «الحكم الصالح» أو «حقوق الإنسان» أو «الجندير» أو «التنمية المستدامة» ... إلخ. هذه القضايا التي لا يمكن تحقيق أي منها طالما بقي الاحتلال الصهيوني جاثماً على أرضنا، رافضاً بقوة العدوان والبطش ، أي خطوة تستجيب لقرارات الشرعية الدولية أو غيرها من القرارات.

أما بالنسبة لقصور أو عجز فصائل وأحزاب اليسار عن حماية الحقوق السياسية والاجتماعية والديمقراطية للمرأة ، فنقتبس هنا مقتطفاً من مقولة الكاتبة « ساما عويضة » التي تتحدث فيها عن حقوق المرأة المهذورة ، فتقول :

« أما نحن وما إن نطالب بقانون أحوال شخصية عادل ، ينطلق من كوننا شركاء في الأسرة كما كنا وما زلنا شركاء في النضال وفي البناء ... قانون يحمينا من الطلاق

(1) والمعروف أن كبار الموظفين في المنظمات غير الحكومية يتقاضون راتباً شهرياً يصل في المتوسط إلى ما يزيد عن (٣٠٠٠ - ٥٠٠٠ دولار) ما يعني أن كل واحد منهم يحصل على دخل شهري يعادل ثمانية أضعاف دخل الأسرة الفقيرة، التي تعيش عند خط الفقر (٥٠٠ دولار شهرياً) ويعادل أكثر من ستة وعشرين ضعفاً للأسرة التي تعيش تحت خط الفقر المدقع (٣٠٠ دولار شهرياً). وهي رواتب لا تدفع كاستحقاق موضوعي لجهود مبذولة ومتميزة أو لكفاءات غير اعتيادية ، بل إن معظم هذه الرواتب تدفع بصورة مبرمجة من الجهات الممولة لتحقيق اغراضها السياسية في إطار السلام المزعوم مع دولة العدو الإسرائيلي ، تحت غطاء شعارات «حقوق إنسان» «تنمية مستدامة أو غير مستدامة» «جندير» «حكم صالح» وغير ذلك من الشعارات ... (فمن يدفع للزمار يحدد النغمة).

التعسفي الذي يمين كرامتنا ويستبيح إذلالنا .. قانون يضمن لنا الحق في تقرير مصيرنا فيمنحنا الثقة لكي نكون أولياء على أنفسنا كما كنا وما زلنا أولياء على أمور كثيرة في الوطن، قانون يضمن لنا الحق في تقرير مصيرنا وهو مبدأ تعلمناه معاً ورفعنا شعاره معاً .. نتهم باننا نحن غريبات ... تقبلون بقانون تجاري مدني يحلل (الربا) في حين تكفروننا عندما نطالب بقانون يمنع تعدد الزوجات حماية لكرامتنا، لأطفالنا، لقيم دافعنا عنها، فتعلنون بأنكم أنتم من يتمسك بالأصالة أما نحن فغريبات ... تشرعون حماية المغتصب وتقتلون الضحية لأنكم ممثلو الأصالة أما نحن الغريبات ... وفي أفضل الأحوال تتركونا في الساحة لندافع عن هويتنا .. لكي ندفع عن أنفسنا تهمة الاغتراب في وقت تعلنون فيه بان قضايانا لا تحتل اهمية في أجندتكم فلا تحاولوا حتى أن تردوا عنا .. عن شريكاتكم تهمة الاغتراب»⁽¹⁾.

إن كل ما سبق ، يستدعي منا طرح السؤال الجوهرى عن : دور ومكانة المرأة داخل الأحزاب السياسية الفلسطينية ؟ لأن إمكانية إلتحاقها بهذه الأحزاب ، وفق قناعاتها ومصالحها ، تعزز قدرتها على أداء هذا الدور، الذي يرتبط بشكل وثيق بمكانتها ومستوى تأثيرها ، وبالتالي في عملية صنع القرار واتخاذها داخل هذه الأحزاب ، وهنا تتجلى مسئولية الأحزاب السياسية الديمقراطية والعلمانية خصوصاً في توفير السبل الكفيلة بتشجيع المرأة على الإلتحاق في عملية النشاط السياسي والمجتمعي ، حيث تشير كافة الدراسات والأبحاث الجادة على قلة عدد النساء في الأحزاب السياسية الفلسطينية والعربية، الامر الذي أدى إلى إضعاف تأثيرها في رسم السياسات، واتخاذ القرار، بفعل هامشية حضورها في الهيئات العليا، والسبب في ذلك لا يعود إلى ضعف دور المرأة واستعدادها الذاتي فحسب ، بل أيضاً وبصورة رئيسية - على الأحزاب السياسية المشار إليها ، والتي ركزت في

(1) ساما عريضة، «فلسطينيات نحن»، الأيام (رام الله)، ٢٦ / ٥ / ٢٠٠٨.

مجمل نشاطها على العمل الوطني - السياسي، وتجاهلت موضوعات أخرى لها أهميتها الفائقة، في المقدمة منها توعية المرأة، وتعزيز دورها في العمل السياسي، ما أدى إلى استمرار تغييب دورها، واقتصاره على بعض القضايا ذات الطابع الاجتماعي الشكلي، دون أي منطلقات سياسية أو فكرية لتعزيز وإغناء نضالها الاجتماعي، وظلت هذه الأحزاب أسيرة - بهذه الدرجة أو تلك - للتقاليد والمواثيق الاجتماعية والثقافية السائدة وغيرها من القيود المفروضة عليها، بالإضافة إلى أن نظرة هذه الأحزاب بغالبيتها جاءت انعكاساً لصورة المرأة في المجتمع ولطبيعة الأدوار الممنوحة لها.

وفي هذا الجانب، فإننا لا نجافي الحقيقة، عندما نؤكد على أن الأحزاب السياسية، ذات الهوية اليسارية، التي أتاحت أوضاعاً أفضل للنساء، من حيث المشاركة وتبوء المواقع القيادية، والمساواة في الحقوق، بالغت في مراعاة التقاليد، وصممت عن سلوك عضواتها «الحريص» على عدم تحدي قيم المجتمع، خوفاً على قاعدتها الشعبية، التي يمكن أن تهتز جراء طرح مسألة تحرر المرأة بشكل واسع، وفي مثل هذه الأوضاع، لا غرابة في رؤية معظم النسوة، المشاركات في عضوية تلك الأحزاب اليسارية، يلبسن الحجاب، وبعضهن يلبس القناع، وهي ظاهرة نقيضه تماماً لكل طروحات ورؤى تلك الأحزاب.

أما بالنسبة للأطر النسائية اليسارية ضمن الجبهتين الشعبية والديمقراطية وحزب الشعب، فعلى الرغم من حرص هذه الأطر على بلورة رؤية نسوية مشتركة، لتعميق الهوية الفكرية الاجتماعية للمرأة اليسارية، فإن ذلك الحرص، يصطدم بضعف تأثير القيادات النسوية في فصائل اليسار على الهيئات والمراتب الحزبية والنقابية النسوية، وضعف تأثيرها - بدرجات أكبر - على مستوى المرأة في المجتمع الفلسطيني، إلى جانب ضحالة وعي كوادرو وأعضاء هذه الأطر، فيما يتعلق بالقضايا السياسية والاجتماعية، ناهيك عن القضايا النظرية أو الفكرية اليسارية،

بحيث يمكن القول بأن التركيبة الذهنية لمجمل عضوات الاطر النسائية في فصائل اليسار، هي تركيبة أقرب إلى ذهنية وسلوكيات المجتمع التقليدي بكل مظاهر تحلفه ، وكذلك الأمر بالنسبة لعضوية المرأة في تلك الأحزاب ، حيث نلاحظ أن سلوكها في هيئات ومراتب ومؤتمرات لجان أو اتحادات المرأة في فصائل وأحزاب اليسار الفلسطيني، لا يختلف عن الذهنية والسلوكيات التقليدية أو المحافظة، ما يؤكد على ذلك أن أكثر من ٩٥٪ من النسوة المشاركات في كافة الاتحادات النسوية اليسارية^(١) يلبسن الحجاب ، ونسبة لا تقل عن ٢٪ منقيات ! ما يعني - وهذه إشكالية - ان القاعدة النسوية لقوى اليسار لا تختلف عن مثيلتها في حركتي حماس وفتح، بما يؤكد ضعف أحزاب وفصائل اليسار في تأهيل الكوادر والقيادات والقواعد النسائية المتممة إليها أو المحسوبة عليها، إلى جانب استمرار اتساع الفجوة -الثقافية والفكرية والسلوكية - بين القيادات النسائية وبين قواعدها .

إن مصداقية الموقف الموضوعي إزاء المرأة ، من وجهة نظر الأحزاب اليسارية الماركسية، يجب ألا ترتبط بالأزمة المجتمعية وقيمها الهابطة وتقاليدها الرجعية، وأن تؤكد نظرياً، وعلى صعيد الممارسة، على رؤيتها التقدمية، التي تقوم على توسيع وتعزيز الحقوق المدنية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمرأة الفلسطينية في المجتمع، وأن تلتزم بتطبيق شروط العضوية فيها - كما نصت عليه مواعيقها - ، بالنسبة للذكور على وجه الخصوص ، ان يتخذ موقفاً علمياً تقدماً من مسألة المرأة وأن يلتزم بممارسة هذا الموقف عبر ثقافة داخلية تقوم على نبذ التعصب، وإعطاء دور أساسي للمرأة، مساوٍ لدور الرجل، وأن برنامجها نحو المجتمع، برنامج ديمقراطي يقوم على دعم حقوق المرأة، خاصة المشاركة السياسية وأخذ مكانتها في

(١) ونقصد بذلك: اتحاد لجان المرأة الفلسطينية - الجبهة الشعبية / اتحاد لجان العمل النسائي - الجبهة الديمقراطية / اتحاد لجان المرأة العاملة - حزب الشعب.

كل القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والقانونية وغير ذلك من القضايا الحياتية، وذلك انطلاقاً من أن المرأة تستطيع أن تلعب دور رئيسي لأنها تمثل نصف المجتمع، وأن ثقافة الديمقراطية ونبذ التعصب تصب في مصلحة المرأة وحقوقها وحراباتها، مثلما تصب باتجاه إنهاء الانقسام وتراجع الاتجاهات التعصبية ووحدة واستقرار المجتمع، لأن جذر المشكلة يعود -ضمن أسباب متنوعة- إلى ضعف مصداقية ووعي الأحزاب بمبادئها وأفكارها، وضعف منهجيتها الديمقراطية وممارستها إلى جانب ضعف ثقافة المشاركة والحوار مع المرأة كند حقيقي للرجل.

أما على مستوى الأوضاع والعلاقات الداخلية لهذه الأحزاب، فإن من واجبها، العمل وبشكل دائم على تعزيز دور المرأة على مستوى اتخاذ القرار، في كافة الهيئات والمؤتمرات الحزبية، فضلاً عن الاهتمام بنوعية الأنشطة والبرامج والفعاليات السياسية العامة، وكذلك الخاصة، الموجهة للمرأة التي تستهدف نشر ثقافة الحداثة⁽¹⁾ والتنوير والمواطنة والديمقراطية والمساواة بين الجنسين.

بالطبع، لا نعتقد أن الأحزاب اليسارية، في فلسطين وبلدان الوطن العربي،

(1) في هذا السياق أشير إلى إن كافة المظاهر الحديثة في المجتمعات العربية (إنشاءات وأبنية وفنادق سياحية وسيارات فاخرة وبضائع استهلاكية مستوردة وأزياء ومكاتب... إلخ) لا تتعدى كونها مظاهر شكلية على سطح مجتمعاتنا التي لا تزال أسيرة للعديد من رواسب التخلف القديمة التي أعيد إنتاجها وتجدها في بلادنا باسم العودة إلى التراث أو بحكم مصالح الطبقات الحاكمة وتبعيتها للنظام الرأسمالي العالمي وحليفه الإسرائيلي، فالشرط الأول للحداثة هو سيادة وانتشار مفاهيم الديمقراطية والمواطنة والعقلانية والتنوير وحرية الرأي والمعتقد جنباً إلى جنب مع التطور الاقتصادي والصناعي تحديداً، فلا وجود لحداثة، نظرياً - كما يقول بحق فيصل دراج - «من دون وجود تحديث، هو شرط ومقدمة لها. وما التحديث إلا جملة التحولات الاجتماعية المتتابعة التي تتركب الإجابات القديمة، وتفرض على الفكر أن يتمرد على منظومة فكره السابقة، ويستولد منها منظوراً جديداً صاغه التحديث ويعيد صياغة التحديث في آن. فالحداثة نمط من الوجود مسكون بما يتكون من دون أن يأخذ صيغة نهائية». النهج (دمشق) - العدد ٢ - شتاء ١٩٩٥، ص ٢٠٣.

تشعر بحالة من الرضا، سواء على صعيد دور ومكانة المرأة داخلها وداخل هيئاتها ومستوى تأثيرها في صنع القرار، أو على مستوى حضورها ضمن النظام السياسي في هذا البلد أو ذاك، وحجم تأثيرها في عملية صنع القرار الوطني، ما يعني أن ظاهرة تراجع دور المرأة على الصعيدين الاجتماعي والسياسي، عكست أثرها سلباً على الأحزاب في فلسطين والوطن العربي، حيث نلمس أثر هذه الظاهرة، على دور المرأة تجاه الانقسام الداخلي وكافة القضايا المجتمعية والسياسية، ويبدو أن جذر المشكلة، لا يتوقف عند التطور الاجتماعي الاقتصادي المشوه فحسب، بل أيضاً في تكريس ثقافة الخضوع والاستتباع لدى المرأة، في إطار التخلف الثقافي العام من ناحية، وضعف أو غياب الوعي بممارسة الديمقراطية في السلطة والأحزاب والفصائل من ناحية أخرى، ذلك إن قيم احترام التعددية الفكرية والسياسية، والتداول السلمي للسلطة، واحترام الاختلاف، وغيرها من القيم، تحتاج إلى تعزيز، بحيث تشكل الديمقراطية قاعدة تنظيمية وأخلاقية صالحة لإعادة صياغة النظام السياسي الفلسطيني، بل المجتمع برمته.

في ضوء ما تقدم، فإن من أهم أولويات فصائل وأحزاب اليسار الفلسطيني، في سياق عملية النضال الوطني الديمقراطي، الوقوف ضد كل المحاولات التي تهدف إلى خنق صوت المرأة الفلسطينية وحقها في التعبير عن رأيها ومطالبها القانونية المجتمعية العصرية الحديثة التي تتطلع إليها، لأن قضية المرأة في رأينا تتجاوز التفاصيل العامة -رغم أهميتها- المرتبطة بمواضيع الزواج الإكراهي المبكر أو الموقف ضد تعدد الزوجات أو التوريث أو الشهادة في المحاكم، فهي قضية وطنية ديمقراطية ترتبط بعملية التطور والنهوض، لنصف المجتمع، وبالتالي فإن الانتصار في هذه القضية سيشكل الخطوة الرئيسة عبر العمل المنظم المشترك بين الرجل والمرأة معاً، نحو تقدم مجتمعا على طريق التطور الديمقراطي العقلاني الحديث

عبر الاعتناق من كل مظاهر التخلف و التبعية و الفقر و القهر و الاستبداد .
في ضوء ما سبق، تظل مهمة تحرر المرأة و انعتاقها ، مرتبطة بعملية تغيير البنية الاقتصادية الاجتماعية و السياسية للمجتمعات العربية ، كهدف رئيسي ، يوفر الفرص و العوامل الموضوعية و الذاتية للمرأة في بلادنا. لكي تبدأ دورة جديدة في حياتها ، تقطع تماماً مع كل أشكال الظلم و القهر و الاضطهاد الذي تعرضت له تاريخياً و لا تزال تتعرض له، و هذا يعني و يتطلب في آن ، إعادة تجديد البنية التنظيمية و الفكرية و الأخلاقية للأحزاب و الحركات اليسارية الديمقراطية في بلادنا ، بما يمكنها من إلغاء كل أشكال تخلفها و موافقتها تجاه المرأة و دورها الموازي و المساوي تماماً لدور الرجل ، شرط أن تمتلك هذه الأحزاب رؤية إستراتيجية تنطلق بداية من أن انتصار الطبقات الكادحة يشكل الخلاص الوحيد ليس للفقراء الذكور فحسب وإنما أيضاً للمرأة المقهورة و لكل المجتمع ككل ، مدركين أيضاً أن الشرائح الكادحة و الفقيرة عموماً و من العمال و الفلاحين خصوصاً لا يمكن أن تحقق تحررها التام ، إلا إذا تحققت الحرية التامة للمرأة ، و المساواة الاجتماعية لها ، ما سيضمن مشاركة المرأة بصورة فعالة إلا أبعد الحدود جنباً إلى جنب مع شريكها الرجل في النضال الثوري الديمقراطي من أجل تحقيق الأهداف الكبرى في التحرر و التقدم و الاشتراكية و الوحدة.

٢- معطيات و إحصاءات و مؤشرات عامة حول المرأة الفلسطينية

على الرغم مما قدمته هذه الدراسة من تحليل للظروف و العوامل الموضوعية و الذاتية لتطور دور المرأة الفلسطينية ، تاريخياً و راهناً ، انطلاقاً من أزمة المجتمع الفلسطيني بارتباطه الوثيق بأزمة المجتمع العربي ، فإن القوى الوطنية الديمقراطية و العلمانية ، استطاعت تحقيق عدد من الانجازات التي تعزز نسبياً دور المرأة الفلسطينية و تقدمها - بخطوات متدرجة - في مجالات العمل و الأنشطة المرتبطة بها ، بحيث يمكن أن توفر هذه الإنجازات ، فرصة أو ظرف موضوعي ، يمكن أن

تفاعل معه المرأة الفلسطينية على طريق تطورها، رغم كافة عوامل الأزمة المجتمعية والسياسية، التاريخية والراهنة، المرتبطة بمواقف ورؤى حركة حماس ضد أية خطوات أو إجراءات قانونية أو سياسية، تستند إلى جوهر الحداثة والتنوير والعقلانية والديمقراطية التي من شأنها الإسهام في تطور المجتمع والمرأة.

نورد فيما يلي مجموعة من المعطيات والإحصاءات والمؤشرات، التي تحمل في معظمها طابعاً إيجابياً بالنسبة لتطور دور المرأة في بلادنا في: الواقع الاجتماعي والسياسي، الواقع الاقتصادي، الواقع التعليمي، الواقع الصحي، الواقع الإعلامي. أولاً: معطيات الواقع الاجتماعي والسياسي والحقوقى:

١- بلغ عدد سكان الأراضي الفلسطينية نهاية ٢٠٠٩ حوالي ٣٩٩١٨٢٦ نسمة، تتوزع بنسبة ٦٢,١٥٪ في الضفة (٢٤٨٠٨٥٨ نسمة) ونسبة ٣٧,٨٥٪ في قطاع غزة (١٥١٠٩٦٨ نسمة). وتبلغ نسبة الإناث ٤٩,٢٪ من إجمالي عدد السكان أي حوالي ١,٩٦٥ مليون أنثى، أي بمعدل ١٠٣ ذكر لكل ١٠٠ أنثى.

٢- بلغ عدد الأفراد ضمن القوة البشرية (١٥ سنة فما فوق) حوالي ٢٢١٥٤٦٥ نسمة، ويتوزعوا بنسبة ٥٠,٤٪ للذكور أو ما يعادل (١١١٦٥٩٤ ذكراً) والإناث بنسبة ٤٩,٦٪ أو ما يعادل (١٠٩٨٨٧١ أنثى)، أما نسبة الإناث غير النشيطات اقتصادياً من مجموع الإناث فتبلغ ٨٤,٥٪ (٩٢٨٥٤٦ أنثى غير نشطة اقتصادياً)، في حين أن النشيطات اقتصادياً لا يتجاوزن نسبة ١٥,٥٪ ما يعادل (١٧٠٣٢٥ أنثى) ضمن القوى العاملة ما بين عاملة أو عاطلة عن العمل.

أما الذكور فقد بلغت نسبة النشيطين اقتصادياً ٦٧٪ من إجمالي الذكور في القوة البشرية، بما يعادل (٧٤٨١١٨ ذكر ضمن القوى العاملة).

٣- تبلغ نسبة الأسر التي تدير شؤونها امرأة (ربة أسرة) حوالي ٧,٨٪ من مجموع الأسر عام ٢٠٠٦، إلا أنها تشكل نسبة ٩٪ من الفقراء، وتؤكد مؤشرات

الفقر أن الأسر التي ترأسها إناث تكون أكثر عرضة للفقر مقارنة مع الأسر التي يرأسها ذكور^(١).

٤- بلغت نسبة الإناث من «مجمّل أعضاء الاتحاد العام للنقابات حتى عام ١٩٩٧، هي فقط ٢, ٧٪ من المجموع الكلي الذي يزيد عن ٦٣٠٥٤»^(٢) مما يدل على شدة ضعف دورها في البنية القيادية والقاعدية للحركة النقابية.

٥- شهد العام ٢٠٠٩ تطوراً في مجال مشاركة المرأة في الحياة السياسية، حيث أخذت تنافس الرجال وتحتل مناصب عليا في مؤسسات السلطة، حيث يوجد ٥ وزراء إناث من أصل ٢٢ وزيرا في «حكومة رام الله». كما تم تعيين أول امرأة في عضوية اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية عام ٢٠٠٩، وتعيين أول امرأة في منصب رئيس هيئة سوق المال خلال عام ٢٠٠٩، ومع بداية عام ٢٠١٠ تم تعيين أول سيدة لتشغل منصب محافظ لمحافظة رام الله والبيرة مما يعكس نجاح وقدرة المرأة الفلسطينية في إدارة المؤسسات بفعالية ومهنية عالية.

كذلك الأمر بالنسبة للمجلس التشريعي المنتخب، بالرغم من أن قانون الانتخاب الفلسطيني أعطى المرأة الحق في الترشيح والانتخاب، فقد زادت مشاركة المرأة في المجلس التشريعي من ٥ نساء من أصل ٨٨ نائبا عام ١٩٩٦ الى ١٧ نائبة من أصل ١٣٢ نائبا عام ٢٠٠٦.

من ناحية أخرى بلغت نسبة النساء اللواتي يعملن صحفيات في الأراضي الفلسطينية ٨, ١٥٪ من إجمالي عدد الصحفيين أي ١٦ صحفية من بين كل مئة صحفي وصحفية خلال العام ٢٠٠٩. في حين نجد أن هناك ١٢ قاضية من بين كل ١٠٠ قاضي وقاضية في الأراضي الفلسطينية خلال عام ٢٠٠٨، وخمسة

(١) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الفقر في الأراضي الفلسطينية ٢٠٠٦، ٢٠٠٧.

(٢) السلطة الوطنية، تصور لخطة التنمية ٢٠١١-٢٠١٢.

سفيرات حتى آذار/ مارس ٢٠٠٨ . وحسب بيانات العام ٢٠٠٨ في القطاع الصحي فإن مهنة التمريض تجتذب الإناث بشكل أكبر من غيرها من المهن الطبية، إذ أن هناك ٥٦ ممرضة من بين كل ١٠٠ ممرض وممرضة، بالمقابل فإن خمس أطباء الأسنان ونصف الصيادلة تقريباً هن إناث أيضاً.

٦- بلغ عدد الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية نهاية ٢٠٠٩ حوالي ٧٣٠٠ أسير وأسيرة فلسطينيا وعربيا، من بينهم ٣٤ أسيرة يتوزعن كالتالي: ٢٠ أسيرة محكومة منهن ٥ أسيرات محكومات بالسجن المؤبد، و ١٢ موقوفات، واثنان معتقلات إدارياً^(١).

٧- بلغت مشاركة الإناث في القطاع الحكومي نسبة ٢٩,٣٪ عام ٢٠٠٨، وهي أعلى من نسبة المشاركة في القوى العاملة، ومن حيث طبيعة الوظائف الحكومية فيوجد ٢ إناث من ٣٠ وكيل وزير، و ٤ إناث من ٩٢ وكيل مساعد، و ١٣ أنثى من ١٠١ مدير عام «A3»، و ٦٢ أنثى من أصل ٥٩٨ مدير عام «A4»، و ٩٧١ أنثى من أصل ٥٢٥١ مدير ضمن الفئات (A,B,C).

بشكل عام تظل مشاركة المرأة في الوظائف الحكومية ذات طابع هامشي، محدود، دون أي دور مهم أو مميز من حيث التأثير، تقتصر على وظائف محددة، مثل سكرتيرة تنفيذية، أو إدارية أو طابعة، إلى جانب قطاع التعليم، وهو القطاع الأكثر أهمية حيث يعمل فيه ٤٠٪ من النساء العاملات في الحكومة، وفي رياض الأطفال فإن نسبة مشاركة المرأة تصل إلى ٩٩,٩٪.

بالرغم من أهمية مشاركة المرأة وضرورة مساواتها بالرجل، فإن هذه القضية ترتبط بمبدأ تكافؤ الفرص وقواعد الشهادات العلمية والخبرات المطلوبة، وهو

(١) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيان صحفي بمناسبة الثامن من آذار يوم المرأة العالمي،

٣/٨/٢٠١٠، رام الله، ص ٣.

مبدأ لم تعمل السلطة الفلسطينية على تطبيقه في عملية التعيين في الوظائف الحكومية، التي تمت على قاعدة التعامل مع «أهل الثقة» بعيداً عن أصحاب الكفاءة أو الخبرة، ولذلك فإن نسبة عالية من التعيينات في الوظائف المدنية بصورة خاصة، قد تزيد عن ٥٠٪. تمت على قاعدة أهل الثقة من أبناء المسؤولين المدنيين والعسكريين والعلاقات الشخصية والمحسوبيات عدا عن تعيين عدد كبير من طلاب وطالبات الجامعات - في الأزهر خصوصاً - بدرجات وظيفية متفاوتة قبل تخرجهم.

٨ - استحوذ قطاع الخدمات والفروع الأخرى على نسبة ٦٠، ٦٪ من المرأة العاملة للربع الرابع ٢٠٠٩ (بواقع ٥٣، ٥٪ في الضفة الغربية، ٨٩، ٧٪ في قطاع غزة)، ثم قطاع الزراعة بنسبة ٢٢، ٦٪ (بواقع ٢٧، ٣٪ في الضفة الغربية و٣٪ في قطاع غزة) ثم قطاع الصناعة بنسبة ٨، ٦٪ وخاصة في فروع الملابس والمواد الغذائية والخياطة والجلود... الخ (بواقع ١٠، ٢٪ في الضفة الغربية، ١، ٩٪ في قطاع غزة)، بما يدل على غياب دور المرأة في عملية التنمية بالمعنى الاقتصادي وخاصة في قطاع غزة^(١).

وبالنسبة لظروف العمل فإن أكثر من ٢٥٪ من المرأة العاملة وهي الشريحة الأكثر فقراً، مضطرة للعمل بسبب استشهاد المعيل أو إعاقته أو أسرته، وعدم توفر معيل آخر، كما تشكل العازبات نسبة غير قليلة من المرأة العاملة.

٩ - بالنظر إلى توزيع النساء حسب الحالة الزوجية والعمر تتضح لنا أنماط الزواج لكل امرأة، حيث أن نسبة ٨، ٩ من النساء في الفئة العمرية (١٩-١٥) وهي سن المراهقة متزوجات، حيث بلغ العمر الوسيط عند الزواج الأول للنساء ١٩، ٤ سنة في الأراضي الفلسطينية ويتساوى في كل من الضفة والقطاع، علماً بأن العمر الوسيط عند الزواج الأول للذكور ٢٤ عامًا.

هذا مؤشر على انعكاسات الزواج المبكر على هذه النسبة من النساء حيث يؤدي

(١) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة للربع الرابع ٢٠٠٩، ص ٢٣.

الزواج المبكر عادة إلى حرمان الفتاة من إكمال تحصيلها العلمي، وكذلك اشتراكها في سوق العمل بالإضافة إلى احتمالية الحمل والإنجاب في سن مبكرة وهذا أيضاً له انعكاسات سلبية على صحة الأم والطفل وكذلك يؤدي إلى زيادة معدلات الخصوبة للمرأة.

جدول (٧-١)

التوزيع النسبي للإناث ١٥ سنة فأكثر

حسب فئات العمر والحالة الزوجية لعام ٢٠٠٦

فئات العمر	الحالة الزوجية للإناث			
	لم تتزوج أبداً	متزوجة	مطلقة	أرملة
١٩-١٥	٩٠,٩	٨,٩	٠,١	٠,١
٢٤-٢٠	٥١,٨	٤٧	٠,٩	٠,٢
٢٩-٢٥	٢١,٥	٧٦,٣	١,٤	٠,٥
٣٤-٣٠	١٣	٨٤,١	١,٦	١,١
٣٩-٣٥	١٠,٦	٨٥,٤	٢	١,٨
٤٤-٤٠	٨,٨	٨٦,١	١,٢	٣,٦
٤٩-٤٥	٨,٩	٨١,٤	١,٨	٦,٨
٥٤-٥٠	٨,١	٧٨,٢	١,٧	١٠,٥
٥٩-٥٥	٥,٧	٦٩	١,٨	٢٢,٧
٦٤-٦٠	٥,٧	٥٥,٤	١,٧	٣٥,٩
٦٩-٦٥	٢,٩	٥٠,٢	٢	٤٣,٩
٧٤-٧٠	٣	٣٨,٨	١,٢	٥٥,٧
٧٩-٧٥	٣,٦	٢٥,٦	٠,٢	٦٩,٦
٨٠+	١,٧	١١,١	٠,٤	٨٦,٥
المجموع	٣٣,٦	٥٧,٨	١,٢	٧

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني - كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم (١٠)، ٢٠٠٩، ص ٣٠٠.

١٠- المرأة الفلسطينية وقانون العمل رقم «٧» لسنة ٢٠٠٠: تضمن قانون العمل رقم (٧) العديد من المواد التي تنصف المرأة وتحسن من وضعها في العمل وجاء على ذلك في العديد من المواد هي:

- المادة «٢» ونصت على أن العمل حق لكل مواطن قادر عليه ، تعمل السلطة الوطنية على توفيره على أساس تكافؤ الفرص دون أي نوع من أنواع التمييز».

- المادة «١٦» ونصت على : «يحظر التمييز في ظروف وشروط العمل بين العاملين في فلسطين».

- المادة «١٠٠» ونصت « وفقاً لأحكام هذا القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاها يحظر التمييز بين الرجل والمرأة».

- المادة «١٠١» ونصت على «يحظر تشغيل النساء في :

١. الأعمال الخطرة والشاقة التي يحددها الوزير.

٢. ساعات عمل إضافية أثناء الحمل والأشهر الستة التالية للولادة.

٣. ساعات الليل فيما عدا الأعمال التي يحددها مجلس الوزراء.

٤. المادة «١٠٢» : «على المنشأة توفير وسائل خاصة بالعاملات».

٥. المادة «١٠٣» بند «١» : «للمرأة العاملة التي أمضت في العمل قبل كل ولادة

مدة مائة وثمانين يوماً الحق في إجازة وضع لمدة عشرة أسابيع مدفوعة الأجر منها ستة أسابيع على الأقل بعد الولادة» . وفي بند «٢» لا يجوز فصل العاملة بسبب الإجازة المذكورة في الفقرة «١» أعلاه إلا إذا ثبت أنها اشتغلت بعمل آخر خلالها» .

- المادة «١٠٥» ونصت على : «وفقاً لمصلحة العمل يجوز للمرأة العاملة

الحصول على إجازة بدون أجر لرعاية طفلها أو لمرافقة زوجها».

- المادة «١٠٦» : «على المنشأة أن تعلق في مكان العمل الأحكام الخاصة بتشغيل

النساء.

١١ - المشاركة السياسية للمرأة: في الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٦، حصلت النساء ككل على سبعة عشر مقعداً من خلال النظام الملزم للقوائم النسبية، بواقع ستة مقاعد لحركة حماس، وثمانية لحركة فتح، وواحد عن كل من قائمة الشهيد أبو علي مصطفى، وقائمة فلسطين المستقلة، وقائمة الطريق الثالث. ولم تحرز المرأة على صعيد الدوائر أي مقعد على الإطلاق. وبذلك تكون المرأة قد حصلت على نسبة أقل من ١٣٪ من عدد أعضاء المجلس التشريعي. وهي أفضل مما كانت عليه في المجلس السابق (انتخابات التشريعي في يناير/ كانون الثاني ١٩٩٦م) حيث فازت خمس عضوات من النساء فقط من مجموع ٨٨ عضواً في المجلس أي بنسبة ٥,٦٪. ولكنها تبقى دون المستوى المطلوب التي طالبت به المرأة، وبالتأكيد أقل من نسبة ٢٠٪ التي أقرت صيغة ملزمة للقوائم، علماً بأن المرأة الفلسطينية حظيت بـ ٧٠٪ نسوية في المجلس الوطني تراوحت بين ٢٪ في سنة ١٩٦٤م إلى ٧,٥٪ في آخر دورة للمجلس عقدها في غزة في سنة ١٩٩٦م.

١٢ - المرأة الفلسطينية والقانون الأساسي^(١): أصبح القانون الأساسي الفلسطيني سارياً بتاريخ (٧/٧/٢٠٠٢) ومنه تستمد الحقوق الأساسية العامة والفردية، وبموجبه تتحدد طبيعة النظام السياسي.

وفيما يتعلق بالمرأة وحقوقها في المساواة والمشاركة المنصفة فقد أتى على ذلك بعدة نصوص، وهذا ما ورد في نص المادة «١٠» في القانون والتي تنص على:

١. حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ملزمة وواجبة الاحترام.
٢. تعمل السلطة الوطنية الفلسطينية دون إبطاء على الانضمام إلى الإعلانات

(١) الانترنت، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، دراسات متنوعة حول المرأة الفلسطينية،

والمواثيق الإقليمية والدولية التي تحمي حقوق الإنسان « وكاستنتاج للقانون ضمن عدم التمييز علي قاعدة أن حقوق المرأة هي حقوق إنسان في المحصلة.

أما المادة (٦) فقد نصت علي: « مبدأ سيادة القانون أساس الحكم في فلسطين وتخضع للقانون جميع السلطات والأجهزة والمؤسسات والأشخاص».

فيما المادة (٢٦) أكدت أن « للفلسطينيين حق المشاركة في الحياة السياسية أفراداً وجماعات ولهم علي وجه الخصوص الحقوق الآتية:

- ١ - تشكيل الأحزاب السياسية والانضمام إليها وفقاً للقانون.
 - ٢ - تشكيل النقابات والجمعيات والاتحاديات والروابط والأندية وفقاً للقانون:
 - ٣ - التصويت والترشيح في الانتخابات لاختيار ممثلين منهم يتم انتخابهم بالاقتراع العام وفقاً للقانون.
 - ٤ - تقلد المناصب والوظائف العامة علي قاعدة تكافؤ الفرص.
- بالنسبة للقضايا القانونية الأخرى، التي تحمل في طياتها تمييزاً واضحاً ضد المرأة، أو سلبات واضحة في نصوصها، فهي كثيرة ومتعددة، أهمها ذلك القانون المتعلق بالأحوال الشخصية، «فما زال نظام «الملة» العثماني مطبقاً، حيث تدير كل مجموعة دينية شئونها عبر دستور (قوانين) يسترشد بالمعتقدات الدينية الخاصة بكل مجموعة، فللمسلمين محاكم شرعية تسترشد بالشرعية، وللمسيحيين ثلاث محاكم كنسية، وأما في مجال الأحوال الشخصية، فللعرف دور رئيسي في تحديد تصرف الأفراد ضمن المجموعة، وغالباً ما يعطل العرف القانون، وعلى سبيل المثال يسمح الشرع للنساء أن يرثن نصف نصيب الرجل، ولكن العرف السائد يفرض في كثير من الحالات على معظم النساء الفلسطينيات، سواء المسيحيات أو المسلمات التخلي عن حقوقهن لأشقائهن»^(١).

(١) مها أبو دية، المحامي رجا شحادة-نحو المساواة والمرأة الفلسطينية-مصدر سبق ذكره-ص ١٧.

وعند النظر في القوانين الجنائية، «المتعلقة بجرائم الرغبة الجنسية، هناك اعتبار للظروف المخففة للزوج الذي يقتل زوجته إذا فاجأها وهي ترتكب الزنا في بيته، في حين أن هذه الاعتبارات المخففة لا تتوفر للمرأة، إذ من الممكن أن يحكم عليها بالموت لارتكابها الجريمة نفسها»⁽¹⁾.

بالطبع هناك الكثير من مظاهر التمييز والحرمان للمرأة المنصوص عليها في القوانين مثل «بيت الطاعة»، أو لم يصدر بشأنها أية قوانين حتى اللحظة، كما لا توجد قوانين رعاية اجتماعية تحمي المرأة من الفقر، أو تصون حقوقها الاقتصادية والاجتماعية الأساسية بصورة مستقلة عن أقاربها الذكور⁽²⁾، كما ينص على ذلك قانون التأمين والمعاشات. والمشكلة أن المرأة لا يحق لها أن تبحث عن عمل حسب رغبتها أو وفق حقها في ممارسة اختيارها الحر في هذا الجانب، بدون قيود أو تعقيدات الرجل، وفي حال وجدت عملاً لها - في مؤسسات القطاع الخاص والزراعة خصوصاً - فإنها لا تعامل مع نظيراتها أو زملائها من العمال على قاعدة المساواة من حيث الراتب أو الحقوق ... الخ.

وفي هذا السياق، فإن من المعروف، ورغم دخولنا إلى القرن الحادي والعشرين، فلا تزال قوانيننا وأنظمتنا ومحاكمنا المدنية، تتعامل مع شهادة المرأة وفق نصوص الشريعة على أساس أنها تعادل نصف قيمة شهادة الرجل، وهو تمييز واضح ضد المرأة، لم يعد مقبولاً، بأي معنى وتحت أي تبرير في هذا العصر، ولكن يبدو أن قضية تحرر المرأة في بلادنا لا تعكس روح وثقافة العصر، فهي قضية مرتبطة بعمق بالمظاهر السالبة للذهنية أو الوعي المتخلف في سياق العلاقات الاقتصادية الاجتماعية بأنها طمها المتباينة في إطار التخلف المجتمعي العام الذي لا يرى مكاناً للمرأة سوى

(1) المصدر نفسه، ص ١٦.

(2) المصدر، ص ١٦.

البيت والضغط عليها بشتى الوسائل، كالزواج الاكراهي الذي يتم في معظمه للصغار من البنات بصورة خاصة، ممن لا يملكن حرية الرأي أو القرار.

١٣ - أما بالنسبة لمشاركة المرأة في الدورات المنعقدة في مراكز التدريب المهني، فنلاحظ ارتفاع حجم هذه المشاركة في دورات الخياطة بنسبة ٩٢٪ من مجموع الذكور والإناث البالغ ٣٢٠ طالباً وطالبة، وبنسبة ٩٠٪ في دورات السكرتاريا والحاسوب من المجموع البالغ ٢٥٣ طالباً وطالبة، وحوالي ٩٠٪ لمهنة تصفيف الشعر من أصل ١٠٣ طالباً وطالبة، تهبط هذه المشاركة الى ٣٠٪ في مهنة الرسم المعماري، ولا توجد أي مشاركة في كافة المهن الأخرى في دورات مراكز التدريب، مثل البلاط والحدادة والنجارة والميكانيك والأدوات الصحية والتمديدات الكهربائية والراديو والتلفزيون وصيانة الأجهزة المكتبية والمدراء المهنيين ... الخ، أما بالنسبة لمشاركة المرأة في النشاط التعليمي، فإن نسبة الإناث العاملات في المدارس تبلغ ٤٧،٣٪، والعاملات في الجامعات ٢٣،٢٪ وفي كليات المجتمع ٢٢،٣٪ وفي رياض الأطفال ٩٩،٩٪^(١).

ثانياً: الواقع الاقتصادي للمرأة الفلسطينية :

- مؤشرات حول عمالة المرأة : تشير نتائج مسح القوى العاملة المشاركة في الأراضي الفلسطينية إلى انخفاض نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية من ١٥،٧٪ عام ٢٠٠٧ إلى ١٥،٢٪ عام ٢٠٠٨، حيث بلغت القوى العاملة الفلسطينية ٩٦٣٥٠٠ عامل خلال الربع الرابع ٢٠٠٩^(٢).
- توزيع المرأة حسب النشاط الاقتصادي:

(١) المرأة والعمل والتعليم في فلسطين - وزارة العمل - الإدارة العامة للتخطيط - تشرين أول ١٩٩٧ .

(٢) مسح القوى العاملة، الربع الرابع لعام ٢٠٠٩، ص ١٢.

جدول (٧-٢)

التوزيع النسبي للعاملات في الأراضي الفلسطينية

حسب النشاط الاقتصادي ومكان العمل، ٢٠٠٨

الأراضي الفلسطينية	إسرائيل والمستوطنات	قطاع غزة	الضفة الغربية	
٢٧,٥	٢٥,٣	٢٤	٢٨,٤	الزراعة والصيد
٨,٨	١٤,٢	٣,٢	١٠,٢	الصناعة
٠,٥	٠,٨	-	٠,٦	الإنشاءات
٧,٤	١١,٢	٥,٢	٧,٩	التجارة والمطاعم والفنادق
٠,٦	-	٠,٣	٠,٧	النقل والتخزين والاتصالات
٥٥,٢	٤٨,٥	٦٧,٣	٥٢,٢	الخدمات والفروع الأخرى

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء المركزي - مسح القوى العاملة ٢٠٠٨، ص ٨١.

يتضح من الجدول أعلاه أن قطاع الخدمات يستحوذ على الجزء الأعظم من عمل المرأة حيث بلغ ٥٥,٢٪ في العام ٢٠٠٨ مقابل ٥٤,٣٪ في العام ٢٠٠٢ أي أن أكثر من نصف النساء في الأراضي الفلسطينية يتركز عملهن في مجال الخدمات مثل (معلمة، سكرتيرة، مراسلة، نادلة، عاملة نظافة، آذنة، كوافيرة، ...) الخ. أما في قطاع الزراعة والصيد والحراجه وصيد الأسماك، فقد بلغت نسبة العاملات ٢٧,٥٪، يليه قطاعي التعدين والصناعة بنسبة ٨,٨٪ ثم التجارة والمطاعم بنسبة ٧,٤٪ وأخيراً قطاع البناء والتشييد، والنقل والتخزين بنسبة ٠,٦٪، من إجمالي النشاط الاقتصادي على التوالي.

في إطار قطاع الخدمات نجد أن قطاع التعليم يستحوذ على الجزء الأكبر منه يليه الصحة والشؤون الاجتماعية وفي إطار قطاع الصناعة فالجزء الأكبر يتركز منه على غسل الخياطة ومن ثم على صناعة المواد الغذائية.

جدول (٧-٣)

معدل البطالة بين القوى العاملة النسائية ١٥ سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب فئات العمر

العمر	النسبة في صفوف النساء
١٩-١٥	٣,١٪
٢٤-٢٠	٤٩,١٪
٢٩-٢٥	٤١,٧٪
٣٤-٣٠	٢٤,١٪
٣٩-٣٥	١٥,٤٪
٤٤-٤٠	٩,٢٪
٤٩-٤٥	٩,٩٪
+٥٠	٦,٩٪

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء المركزي - مسح القوى العاملة للربع الرابع ٢٠٠٩

جدول (٧-٤)

معدل البطالة بين القوى العاملة النسائية ١٥ سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب سنوات الدراسة

سنوات الدراسة	النساء
٠	٢,٧٪
٦-١	٦,٤٪
٩-٧	١٠٪
١٢-١٠	١٢,٨٪
+١٣	٣٧,٥٪

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء المركزي - مسح القوى العاملة للربع الرابع ٢٠٠٩

ومن الملاحظ هنا أن نسبة مشاركة المشتغلات الإناث في الضفة الغربية تفوق مثيلاتها في قطاع غزة، بالرغم من أنها منخفضة جداً إذا ما قورنت مع نسبة المشتغلين الذكور ولكنها بالنسبة لقطاع غزة فهي مرتفعة نسبياً.

جدول (٧-٥):

التوزيع النسبي للعاملات في الأراضي الفلسطينية

حسب سنوات العمل ومكان العمل، ٢٠٠٨

الأراضي الفلسطينية	إسرائيل والمستوطنات	قطاع غزة	الضفة الغربية	
٦,٧	٢,٦	٧,٢	٦,٦	٠
١٢,٧	١٢,٦	٥,٧	١٤,٥	٦-١
١٢,٧	٩,٨	٩,٤	١٣,٦	٩-٧
١٩,١	٣٣,١	١٦	١٩,٧	١٢-١٠
٤٨,٨	٤١,٩	٦١,٧	٤٥,٦	+ ١٣

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء المركزي: مسح القوى العاملة ٢٠٠٨، ص ٨٤.

جدول (٧-٦)

توزيع المشتغلات (١٥ سنة فأكثر)

حسب المهنة الرئيسية للإناث في الأراضي الفلسطينية

الرقم	المهنة الرئيسية	النسبة (%)
١.	المشروعات وموظفات الإدارة العليا والمديرات	٢,٢
٢.	الفنيات والمتخصصات والكاتبات	٤٨
٣.	العاملات في الخدمات والباعة في المحلات التجارية والأسواق	١٠,١
٤.	العاملات المهرة في الزراعة وصيد الأسماك	٢٦,٧
٥.	العاملات في الحرف وما إليها من المهن	٥,٨
٨.	مشغلات الآلات وجموعها	٢,٧
٩.	المهن الأولية	٤,٥

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء المركزي - مسح القوى العاملة ٢٠٠٨، ص ٩٦.

ويتضح مما سبق أن الفتيات والمتخصصات والكاتبات شكلن أعلى نسبة للمشغلات الإناث، فيما لم تتجاوز نسبة الإناث المشغلات في المراتب العليا للسلم المهني ٢، ٢٪، أما العاملات في الزراعة فيأتين في المرتبة الثانية من مجموع العاملات .

ثالثا: الواقع التعليمي للمرأة:

١. التعليم الأساسي والثانوي : بلغ عدد الطلبة في جميع المدارس الفلسطينية في مطلع العام الدراسي ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ما مجموعه ١٠٩٧٠٩٥ طالباً و طالبة، يتوزعوا بنسبة ٥٩,٥٥٪ في الضفة الغربية و ٤٥,٤٠٪ في قطاع غزة، وتشكل الإناث نسبة ٥٠٪ من جميع الطلبة. فيما بلغ عدد طلبة رياض الأطفال ٨٤٢٨٩ طفل، تشكل الإناث نسبة ٤٨,٢٪ منهم، ويتوزعوا بنسبة ٦٦,٥٪ من الضفة الغربية ونسبة ٣٣,٥٪ من قطاع غزة.

أما بالنسبة للتسرب يلاحظ أن النسبة تزيد باطراد مع ارتفاع مستوى الصف، فبلغت نسبة التسرب في الصف الأول الأساسي حوالي ١,٠٪ وارتفعت إلى حوالي ٤,٢٪ في الصف العاشر الأساسي وارتفعت إلى حوالي ٧,٢٪ في الصف الأول الثانوي، ويلاحظ كذلك أن نسب التسرب تكون مرتفعة بين الذكور في الصفوف الدنيا مقارنة مع الإناث ولكن الصورة تبدأ في الانعكاس بعد الصف العاشر الأساسي، حيث تبدأ نسبة التسرب بين الإناث تزيد عن مثلتها بين الذكور.

وبالنسبة للتسرب من المدارس في المرحلة الثانوية انخفضت النسبة للطلاب الذكور من ٥,٣٩٪ في العام الدراسي ١٩٩٣/١٩٩٤ إلى ٣٪ في العام الدراسي ٢٠٠٦/٢٠٠٧، في حين انخفضت نسبة التسرب من المدارس في المرحلة الثانوية للطالبات الإناث من ٩,٧٪ في العام الدراسي ١٩٩٤/١٩٩٥ إلى ٣,٨٪ في العام الدراسي ٢٠٠٦/٢٠٠٧^(١).

(١) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أطفال فلسطين - قضايا وإحصاءات ٢٠٠٩، ص ٥٤.

وتظهر هذه النتائج مدى تأثير الأوضاع الاقتصادية الصعبة على نسبة المتحقيين بالتعليم وخاصة بين الإناث .

٢. التعليم الجامعي: بلغ عدد الطلبة المسجلين في مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية ١٨٠٩٧٥ طالبا للعام الدراسي ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ، تشكل الطالبات نسبة ٩٤, ٥٢٪ منهم بمقدار ٩٥٨١٣ طالبة، فيما يشكل الطلاب نسبة ٤٧, ٠٦٪ منهم بمقدار ٨٥١٦٢ . ويتوزع الطلبة بنسبة ٩٠٪ في الجامعات، ونسبة ١٠, ٢٪ في الكليات الجامعية، ونسبة ١, ٧٪ في الكليات المتوسطة .

بلغ عدد الطلبة المسجلين في الجامعات الفلسطينية التقليدية ١٠٢١٢٥ طالبًا منهم ٥٥٠٧٠ من الإناث وذلك بنسبة ٥٣, ٩٪، موزعين على البرامج التعليمية المختلفة على النحو التالي:

جدول (٧-٧)

عدد الطلبة المسجلين في البرامج التعليمية المختلفة في الجامعات التقليدية^(٥)

للعام الدراسي ٢٠٠٧/٢٠٠٨

البرنامج	الطلبة المسجلين			نسبة الإناث (%)
	الإجمالي	الإناث	الذكور	
دكتورة	٣	-	٣	-
ماجستير	٤٩٦٢	٢٠٩٥	٢٨٦٧	٤٢, ٢٪
دبلوم عالي	٢٠٣	٧٥	١٢٨	٣٦, ٩٪

(٥) الجامعات التقليدية هي ١١ جامعة خلال العام الدراسي ٢٠٠٧/٢٠٠٨ وتشمل: جامعة النجاح الوطنية، الجامعة الإسلامية، جامعة الأزهر، جامعة الأقصى، جامعة القدس، جامعة بيرزيت، جامعة الخليل، جامعة بوليتكنيك فلسطين، الجامعة العربية الأمريكية، جامعة فلسطين- خضوري، وجامعة بيت لحم.

بكالوريوس	٩٤٥٨٣	٥١٧١٦	٤٢٨٦٧	٥٤,٧٪
دبلوم متوسط	١٣١٨	٤٩٥	٨٢٣	٣٧,٦
دبلوم مهني	٢٤٤	٩٣	١٥١	٣٨,١
تأهيل تربوي	٦٤٤	٤٩٨	١٤٦	٧٧,٣٪
بلا شهادة (تخضيرية)	١٦٨	٩٨	٧٠	٥٨,٣٪
الإجمالي	١٠٢١٢٥	٥٥٠٧٠	٤٧٠٥٥	٥٣,٩٪

المصدر: وزارة التربية والتعليم العالي، الدليل الإحصائي السنوي لمؤسسات التعليم العالي الفلسطينية ٢٠٠٧/٢٠٠٨، فلسطين.

جدول (٧-٨)

عدد الطلبة المسجلين في برامج التعليم المفتوح
جامعة القدس المفتوحة، ٢٠٠٧/٢٠٠٨

البرنامج	الطلبة المسجلين			نسبة الإناث (%)
	الإجمالي	الإناث	الذكور	
بكالوريوس	٥٦٥٣٠	٣٢٩٩٣	٢٣٥٣٧	٥٨,٤٪
تأهيل تربوي	٢٢٩	١٣٤	٩٥	٥٨,٥٪
سنة تخضيرية	٣٨٧٢	١٥٩٢	٢٢٨٠	٤١,١٪
الإجمالي	٦٠٦٣١	٣٤٧١٩	٢٥٩٢٢	٥٦,٣٪

المصدر: وزارة التربية والتعليم العالي، الدليل الإحصائي السنوي لمؤسسات التعليم العالي الفلسطينية ٢٠٠٧/٢٠٠٨، ص ٨٥.

وبلغ عدد الطلبة المسجلين في برامج الدراسات العليا ٥١٦٨ طالباً منهم ٢١٧٠ من الإناث وذلك بنسبة ٤٢٪، فيما بلغ عدد الطلبة المسجلين لنيل شهادات أخرى ٢٣٧٤ طالباً منهم ١١٨٤ من الإناث وذلك بنسبة ٥٠٪. وأخيراً بلغ عدد الطلبة المسجلين لنيل شهادة البكالوريوس في جامعة القدس المفتوحة ٦٠٤٠٢ طالباً منهم ٣٤٥٨٥ من الإناث، وكذلك ٢٢٩ طالباً مسجلين لنيل شهادة التأهيل التربوي منهم ١٣٤ من الإناث بنسبة ٥٨,٥٪.

بلغت نسبة الأمية في الأراضي الفلسطينية ٥,٩٪ عام ٢٠٠٨ بنسبة ٢,٩٪ للذكور و ٩,١٪ للإناث. ونسبة الحاصلين على شهادة البكالوريوس فأعلى ٨,٨٪ بنسبة ٩,٩٪ للذكور ونسبة ٧,٦٪ للإناث.

ومن ناحية أخرى فقد انخفضت نسبة الأمية في الأراضي الفلسطينية من ١٣,٩٪ عام ١٩٩٧ إلى ٥,٦٪ عام ٢٠٠٨، وبالرغم من انخفاض معدل الأمية بنسبة ٥٧,٦٪ منذ العام ١٩٩٧، فإنه لا يزال هناك ١٢٦ ألف أمي في الأراضي الفلسطينية، وتشكل نسبة الأمية ضمن الفئة العمرية ٦٥ سنة فأكثر ٥٩,٢٪ منهم، وتشكل النساء نسبة ٧٥,٧٪ منهم^(١).

بلغت نسبة الأمية في الأراضي الفلسطينية بين الأفراد ١٥ سنة فأكثر ٥,٩٪ عام ٢٠٠٨، بواقع ٢,٩٪ للذكور و ٩,١٪ للإناث، وتوزع نسبة الأمية حسب التجمع السكاني بواقع ٧,٥٪ في الريف ونسبة ٥,٢٪ في المدينة ونسبة ٥,٩٪ في المخيم. وتعتبر هذه المعدلات الأقل في العالم حيث بلغت نسبة الأمية في الوطن العربي ٢٨,٩٪ بواقع ١٩,٧٪ للذكور و ٣٨,٥٪ للإناث خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧ و سقدر (٦١ مليون أمي عربي منهم ٣٦ مليون إناث و ٢٥ مليون أمي ذكور)، بينما بلغت نسبة الأمية في العالم ١٦,١٪ بواقع ١١,٦٪ للذكور و ٢٠,٦٪ للإناث خلال الفترة نفسها و بمقدر (٧٧٤ مليون أمي في العالم منهم ٤٩٦ مليون إناث و ٢٧٨ مليون أمي ذكور)، وذلك حسب بيانات معهد إحصاء اليونسكو^(٢).

إن استعراض أوضاع النساء العاملات في النشاط التعليمي بمختلف مجالاته ومؤسساته يبين أن أعداد المعلمين أعلى من أعداد المعلمات في مختلف المؤسسات، باستثناء رياض الأطفال، رغم أن التعليم من المهن التي تقبل عليها المرأة، كما

(١) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير صحفي للقائم بأعمال رئيس الجهاز المركزي للإحصاء بمناسبة اليوم العالمي لمحو الأمية ٨/٩/٢٠٠٩.

(٢) المصدر السابق.

يلاحظ أن عدد المعلمين الحاصلين على شهادات جامعية أعلى بكثير من المعلمات، وتراجع نسبة الإناث بصورة أكبر مع ارتفاع درجة المؤهل العلمي مثل الماجستير والدكتوراه (أقل من ٧٪)، كما نلاحظ أن العدد الأكبر من النساء العاملات في المؤسسات التربوية متخصصات في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية، صحيح أن هذا المجال هو الأقرب إلى وضع المرأة ودورها - في حدود واقعها الراهن حتى الآن - في مجتمعنا، إلا أن هناك أسباباً ومعوقات تحول دون تخصص المرأة في المجالات العملية والعلمية الأخرى، وترتبط بالأسرة، أو النظرة لدور المرأة، لكنها في التحليل الأخير مرتبطة بحالة تطور المجتمع وتخلقه الراهن كعمود رئيسي يحول دون حرية المرأة في اختيار مسارها العلمي والعمل في آن معا.

رابعاً: الواقع الصحي للمرأة الفلسطينية

من الضروري التركيز على الحقوق التالية للمرأة الفلسطينية في الضفة والقطاع.

١. الحق، أسوة بالرجل في حصول المرأة على أعلى مستوي ممكن من الرعاية الصحية بغض النظر على وضعها الطبقي أو العائلي أو عمرها أو مستوي تعليمها أو أي اعتبار يتعلق بالمعتقد أو اللون.

٢. الحق في أن تشمل العناية وضعها الصحي والجسمي والاجتماعي (أي الرعاية الشاملة).

٣. الحق في إن تكون العناية مؤمنة ومتوفرة لجميع النساء.

٤. الحق في الحصول على كل المعلومات الطبية والعلمية التي تساعد على اتخاذ القرار.

٥. الحق أن تعامل باحترام أثناء تلقي الرعاية الصحية.

٦. الحق في التشاور في كل مراحل العلاج، في السرية والكتمان واحترام الخصوصية عند تلقي العلاج.

خامساً : المرأة الفلسطينية والإعلام

في هذا المجال ، برز دور المرأة الفلسطينية ، كوجه إعلامي متميز ، ارتبط بتطور الأحداث السياسية والاجتماعية في إطار الصراع مع العدو الصهيوني ، إلى جانب ارتباطه بالتطور المهني المتخصص عبر عمل المرأة في عدد كبير من الفضائيات ووسائل الإعلام المتنوعة ، وفي هذا السياق ، نشير إلى بروز العديد من الإعلاميات الفلسطينيات في مجال المراسلة والتصوير والفضائيات والصحافة والإذاعة ، بالإضافة إلى ظهور عدد من الصحف والمجلات نسائية منها «صوت النساء» ومجلة ينابيع الصادرة عن جمعية المرأة العاملة ، والمواقع الالكترونية ، حيث نلاحظ تزايد انتشار الكتابة النسائية ، علاوة على التقارير الصحفية .

- وبصدور صحيفتي الأيام والحياة والقدس ازدادت الفرص للأقلام النسائية والإعلاميات الفلسطينيات للكتابة وفتح المجال للمراسلات ، والمصورات الصحافيات للعمل في صحف يومية تصدر محلياً .

- كما كان لإنشاء هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية (صوت فلسطين - تلفزيون فلسطين) وترخيص عدد كبير من محطات التلفزة والإذاعة المحلية الخاصة دوراً كبيراً في بروز عدد من الإعلاميات الفلسطينيات كمذيعات ومراسلات ومصورات وإداريات في مواقع صنع القرار ..

- ومع انتشار المحطات الفضائية العربية ، واهتمامها في الشأن الفلسطيني أتيحت الفرصة لعدد من الإعلاميات الفلسطينيات في العمل مع هذه الفضائيات العربية كمراسلات من فلسطين ، برزن بشكل جلي خلال انتفاضة الأقصى والاستقلال والعدوان الصهيوني على قطاع غزة ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٨ ويناير/ كانون الثاني ٢٠٠٩ ، إلى جانب دورهن في تغطية حملات التضامن العالمي لكسر الحصار المفروض على قطاع غزة .